

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن
الازدواج الضريبية
-دراسة ميدانية-

*The role of accounting information systems in detecting
tax duplications
-Field Study-*

إعداد

د/ كريمة حسن محمد محمد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الأزهر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الازدواج الضريبية، من خلال التعرف على الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية والتي تؤدي إلى الازدواج الضريبي، وتوضيح مدى قدرة ودقة النظم المحاسبية ودورها في التقليل من حالات الازدواج الضريبي. ومن خلال اجراء دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المحاسبي في مصر، لاختبار مدى وجود علاقة بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة لدى (المحاسبين) والكشف عن الازدواج الضريبي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية ومواءمة نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الازدواج الضريبي، وكذلك بين فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الازدواج الضريبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة فحص البرامج المحاسبية بشكل دوري للتأكد من خلوها من أي ثغرات برمجية أو محاسبية؛ وذلك للحد من عمليات التلاعب والغش في التقارير، وأن تقوم الشركات باستخدام البرامج المحاسبية الموثوقة التي تحقق

الكفاءة والفاعلية في العمل، وضرورة تخفيض تكاليف الإدارات الضريبية؛ وذلك للإسهام في الحد من الازدواج الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الازدواج الضريبي، نظم المعلومات المحاسبية، الاتفاقات الدولية، المكاف، الضريبة.

Abstract

This study aims to measure the role of accounting information systems in detecting double taxation, by identifying the gaps in accounting information systems that lead to double taxation, and to clarify the extent of the ability and accuracy of accounting systems and their role in reducing cases of double taxation. And by conducting a field study on a sample of the accounting community in Egypt, to test the extent to which there is a relationship between the effectiveness of accounting information systems applied by (accountants) and the detection of double taxation.

Among the most important findings of the study is that there is a significant relationship between the reliability and harmonization of accounting information systems and the detection of double taxation, as well as between the effectiveness of accounting information systems examination procedures and the detection of double taxation. The study recommended that the accounting programs should be checked periodically to ensure that they are free of any software or accounting gaps; This is to reduce manipulation and fraud in reports, and for companies to

use reliable accounting programs that achieve efficiency and effectiveness in work, and the need to reduce the costs of tax departments; In order to contribute to the reduction of double taxation.

Key words: double taxation, accounting information system, International Convention, Taxpayer, Tax.

مقدمة:

يُعتبر العصر الحالي عصر ثروة المعلومات والاتصالات، وتُعد المعلومات هي السمة الأهم للقرود الأخيرة من القرن الواحد والعشرين، فقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية ذات دور رئيسي وحيوي في نماء المجتمعات الحديثة، ويُناقش هذا البحث مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وارتباطها بالأزواج الضريبي، وتُعد نظم المعلومات المحاسبية أحد المكونات الرئيسية في الإدارة حيث تقوم بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف الخارجية كالمُلاك والدائنين والجهات الحكومية والمستثمرين من أجل اتخاذ القرارات. ومن المعروف جيداً أن المشاكل في الأونة الأخيرة لم تُعد كما كانت في الماضي؛ حيث كانت متمثلةً بصعوبة الحصول على المعلومات، لتصبح المشكلة الآن في التعامل مع إجراءات نظم المعلومات المحاسبية: طرق التخزين، نقل البيانات، تشارك المعلومات، غياب التنسيق والتواصل بين الجهات الإدارية والجهات التي تقوم بفرض الضرائب؛ مما يؤدي إلى مشكلاتٍ تتمثل في الأزواج الضريبي، وهي عبارة عن فرض الضريبة أكثر من مرة على نفس الشخص المكلف وعلى نفس المادة الخاضعة للضريبة وعلى نفس المدة، وقد يكون الأزواج الضريبي مشكلةً مقصودةً من أجل زيادة المبالغ المالية المحصلة من الضرائب، أو بغير قصدٍ بسبب بعض الاختلالات التي تتواجد في الأنظمة المحاسبية.

مشكلة البحث وأهميته:

من المؤكّد وجود مخاطر العبء الضريبي على عاتق المكلف مرتين في الوعاء الضريبي ذاته، فإن لهذه الظاهرة جوانب سلبية عديدة. وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي: "ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأزواج الضريبية؟ وما مدى إمكانية تفعيل هذا الدور؟"

ويتفرّع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركات التي تسمح بالأزواج الضريبية؟
 - ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في الحدّ من الأزواج الضريبي؟
 - ما الأضرار الجانبية التي تُواجه الشركات من الأزواج الضريبي؟
 - ما مدى أهمية الإجراءات التي يتبّعها موظفي منشآت الأعمال لردع الأزواج الضريبية؟
 - ما آثار الأزواج الضريبية على مبدأ "العدالة الضريبية"؟
 - ما آليات معالجة الأزواج الضريبية؟
- تنبُع أهمية البحث من أهمية الموضوع؛ لكونها تعمل على اكتشاف مواضع حدوث الأزواج الضريبية من خلال النظم المحاسبية. ومن ثم توضح:
- أهمية الدور التي تقوم بها نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأزواج الضريبية.
 - الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد في توضيح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والأزواج الضريبية.
 - التوضيح لمنشآت الأعمال أهمية وجود نظام معلومات محاسبي ضريبي.
 - أهمية الإجراءات الوقائية التي تتبّعها المكاتب الضريبية من خلال النظم المحاسبية للحدّ من الأزواج الضريبي.

- معرفة أهمية تصميم نظام محاسبي ضريبي وفقاً للمعايير؛ لتجنب الأزواج الضريبية.
- معرفة أهمية وجود إدارة ضريبية تُسهّم في الحدّ من الأزواج الضريبية.

أهداف البحث:

- التعرف على مراحل الأزواج الضريبي، كيفية حدوثه، أنواعه، ومُسبباته.
- التعرف على الثغرات في نُظم المعلومات المحاسبية التي أدت إلى حدوث أزواج ضريبية.
- توضيح دور نُظم المعلومات المحاسبية في الحدّ من الأزواج الضريبي.
- توضيح الآثار الجانبية التي تُواجه الشركات من الأزواج الضريبي.
- التعرف على أهمية الإجراءات المتبّعة من قِبَل موظفي منشآت الأعمال لردع ومنع الأزواج الضريبية.
- توضيح مدى قدرة ودقة النُظم المحاسبية على التقليل من حالات الأزواج الضريبي.
- توضيح آثار الأزواج الضريبية على مبدأ العدالة الضريبية.
- التعرف على آليات نُظم المعلومات المحاسبية المختصة في معالجة الأزواج الضريبية.

فروض البحث:

- في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي التالي: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبّقة لدى (المحاسبين) والكشف عن الأزواج الضريبي. ويُنْتَقِ عن الفرضية السابقة الفرضيات الفرعية التالية:
١. تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزواج الضريبي.

٢. تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مواءمة نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزدواج الضريبي.

٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزدواج الضريبي.

منهج البحث:

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على استخدام المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة والمصادر والمراجع العلمية في المجال المحاسبي من بحوث منشورة وكتب وغيرها من المصادر والأنظمة والتشريعات المهنية، واستخدام المنهج الإحصائي من خلال إجراء دراسة ميدانية لمعرفة ما إذا كان هناك دورٌ لنظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن مثل هذه الأزدواج، ومدى إمكانية تفعيل هذا الدور.

حدود البحث:

تقتصر الدراسة على إجراء دراسة ميدانية لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأزدواج الضريبية في مصر من خلال عدد من الاستبيانات لعينة من المحاسبين والماليين.

١ الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية

أضحت أنظمة المعلومات المحاسبية جزءاً مهماً في تحديد معيار جدارة الكيانات الاقتصادية، وهذا ما دعا المنشآت إلى تطوير تلك الأنظمة التي تُحسن من إدارة تلك التدفقات الهائلة من البيانات والعناصر، والذي يضمن موثوقية المخرجات وضمن وصولها إلى الإدارات المختلفة، وذلك لتوظيفها في عملية اتخاذ القرار لتحقيق الأهداف المرجوة التي تسعى لها المنشأة.

١/١ مفهوم نظام المعلومات: إن نظم المعلومات تتطور مع تطور الانسان تزامناً مع الظروف البيئية المحيطة ودرجة تعقدها، فهي على مستويين: بدائية وبسيطة، أما الآخر منها فيشكل نظاماً معقداً ومتقدماً وكبيراً في حجمها؛ حيث أسهمت التقنية الحديثة بزيادة الكفاءة العملية عند معالجة المعلومات بأقصى سرعة وبدرجة عالية من

التكامل والشمول. وعلى ذلك وُجدت بعض العوامل التي كان لها الأثر في إحداث هذا التحسين؛ كالتطور الحاصل في المداخل الإدارية الذي بدوره أدى إلى انتشار النماذج التي تساعد في اتخاذ القرارات وتدعم تنفيذها، فالتقدم التقني الذي حدث في البرامج المشغلة للبيانات أدى إلى تعدد مفاهيم النظم واتساع محيط استخدامه. وبسبب كبر حجم الوحدات الاقتصادية ازداد الاحتياج لكم الهائل من المعلومات الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً في زيادة كفاءة التشغيل، ويمكن تقسيم احتياجات المنشأة للمعلومات بحسب النشاط الذي تقوم به إلى معلومات ترتبط بالنشاط التشغيلي اليومي، معلومات تقترن بتكاليف أداء العمليات، معلومات عمليات التخطيط والتنسيق، اتخاذ المعلومات كعائد، الاستعمال الأمثل للمعلومات، والمعلومات بصفتها مورد متوفر للمنشأة. (مبارك وفرج، ١٩٩٦، ص ١٨)

وقد تم تعريف نظام المعلومات بأنه "مجموعة العناصر البشرية، الآلية، اللازمة لجمع وتشغيل البيانات بغرض تحويلها إلى معلومات تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات، ويتكون نظام المعلومات من: مدخلات ومخرجات وعمليات التشغيل" (سحبون، ٢٠١٥، ص ٣٤).

٢/١ المعلومات المحاسبية:

أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية: تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "المعلومات الكمية والغير كمية التي تختص بالأحداث الاقتصادية، وتتم معالجة المعلومات المحاسبية بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في خطط التشغيل والقوائم المالية والتقارير المستخدمة، وبالتالي تمثل المعلومات المحاسبية نتاج العمليات التشغيلية التي تحدث على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة لمستخدميها (القاضي وأبو زلطة، ٢٠١٠، ص ٣٦٩)".

وقد عرفت أيضاً "هي عبارة عن عملية جمع وتسجيل وحفظ وتبويب البيانات والمعلومات من أجل إنتاج المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، والتي تعبر عن

نتائج أعمال الشركة والمركز المالي لها وخلال الفترة الزمنية المحددة وهي السنة المالية" (العازمي، ٢٠١٧، ص ١٤).

ثانياً: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: لكي يُحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأهداف المنوطة من أجله، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة متخذي القرار، وعليه يجب توفر خصائص معينة من أجل الاستفادة من المعلومات المحاسبية، ولتوضيح ذلك نشير إلى عددٍ منها: القابلية للفهم، والملاءمة، والوقتية، والقيمة التنبؤية، والتغذية العكسية، والموثوقية، والدقة، والموضوعية، والشمولية، والقابلية للمقارنة. (البواب والعلمي، ٢٠١٠، ص ٩)

ثالثاً: أنواع المعلومات المحاسبية: يُوجد أربعة أنواع للمعلومات المحاسبية، وهي تنقسم من حيث المضمون، ومستوى الاستفادة من المعلومة في سبيل عملية اتخاذ القرار، والمعلومات الواجب توافرها في سبيل عملية اتخاذ القرار والإلزامية.

أولاً: من حيث المضمون، وتنقسم إلى: معلومات استراتيجية ترتبط وتخص الإدارة العليا بذاتها؛ لأنها تُركز على الخطط طويلة الأجل، وتصوغ الأهداف الرئيسية للشركة على المدى الطويل، إضافة إلى أن المعلومات التكتيكية تستخدم للتعبير عن الخطط والأهداف التي تتعلق بفترة زمنية متوسطة الأجل، ويتم تنفيذها من قبل الإدارة الوسطى، وأما المعلومات التشغيلية فترتبط غالباً بالأحداث اليومية للمنشأة.

ثانياً: المعلومات المحاسبية على مستوى الاستفادة من المعلومة في سبيل عملية اتخاذ القرار، وتنقسم إلى: المعلومات التاريخية، المعلومات الحالية، المعلومات المستقبلية، المعلومات الداخلية.

ثالثاً: المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في سبيل عملية اتخاذ القرار، وتكون على النحو التالي: معلومات عن البيئة الخارجية؛ وتتمحور حول الأوضاع المحيطة بشكل عام، أما المعلومات عن المنشأة فتختص بتفاصيل نشاط المنشأة، والعمليات التي تقوم بها، إلى جانب معلومات القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، ويُقصد به كافة المعلومات اللازمة عن مجال القطاع بشكل تفصيلي، مثل: درجة المنافسة، ومعدلات الأرباح..

رابعاً: المعلومات المحاسبية من حيث الإلزامية، وتنقسم إلى: معلومات محاسبية إلزامية بموجب القانون والتشريعات ومعايير المحاسبة الدولية، وتصبح مطلوبة طبقاً لطبيعة العمل، أو معلومات محاسبية اختيارية، تستطيع المنشأة إكمال سير العمل بدونها، إلا أنها في الواقع تساعد في زيادة توسع نشاط المنشأة وتقديمها وتفيد في عمليات الرقابة. (سيدهم، ٢٠١٨، ص ٤٩).

١/٢/١ الأنظمة الجزئية المكونة للمعلومات المحاسبية: البيانات المحاسبية تتكوّن من عدة مراحل عند معالجتها من قبل الأنظمة الفرعية في نظام المعلومات المحاسبي، وذلك لإخراجها في صورة معلومات محاسبية، وقد تعددت الأنظمة الفرعية لتشتمل على:

نظام معالجة الطلبات: هو نظام يهتم بتسجيل ومعالجة الطلبات والصفقات، وهو قائم على إصدار الفواتير المرتبطة بطلبات الزبائن؛ ليتمكن من متابعتها وشحنها وإرسالها إليهم، حيث يمتاز بتسجيل الطلبات، ويحدد الصفقات المتعلقة بعمليات البيع بدرجة عالية من السرعة والدقة، وحتى تكون معالجة الطلبات سريعة لا بد أن تربط بنظام مراقبة المخزون الذي يمنح الموافقة للطلبات المتوفرة.

نظام مراقبة المخزون: هو نظام متعلق بالمخزون، ويهتم بعمليات الجرد والتسجيل لجميع المتغيرات الحاصلة للمخزون ليتسنى له موازنة الطلبات عند الوقت المناسب، وإمداد الإدارة بوضع المخزون الحالي من الكميات المتوفرة وإحاطتهم عند النقص والاحتياج إن وجد.

نظام حسابات العملاء: يعمل نظام حسابات العملاء على خلق قاعدة بيانات خاصة بالعملاء يتم فيها تسجيل العملاء، إدارة حساباتهم، أرصدتهم، العمليات المتعلقة بهم؛ حيث يعمل يومياً على تحديد المبالغ المستحقة على العملاء، وتسجيل الفواتير اليومية المتعلقة بالعمليات الخاصة بهم، ويعمل شهرياً على تقديم تقارير للإدارة عن عمليات السداد والتحصيل، وحالة الحسابات المتعلقة بالعملاء، وهذا يساعد على رفع مستوى الرقابة داخل المنشأة.

نظام حساب الموردين: هو نظام يعمل يومياً على تقديم جميع المعلومات المرتبطة بعمليات الشراء والمبالغ المستحقة على الموردين، فهو يهتم بكل ما يتعلق بعمليات الدفع من الشيكات وإعداد الفواتير، فمن خلال الأنظمة الفعالة تزيد فرص إنجاز عمليات الدفع بشكل سريع ودقيق، والذي يؤدي بدوره إلى الحصول على خصومات نقدية مستقبلاً، وسعر ائتمان مناسب؛ فنظام حساب الموردين يُسهم في ضمان الرقابة المالية لما تدفعه المنشأة لمورديها.

نظام الأجور: هو نظام يهدف إلى تسجيل وتبويب الحضور اليومي للموظفين والعاملين بالمنشأة، فهو يعمل على تحرير الشيكات المستحقة للعاملين، ويُقدم التقارير الخاصة برواتب وأجور الموظفين والعاملين للإدارة، وإعطاء التقارير اللازمة للمساهمين والأطراف الخارجية كالحكومة؛ لمساعدتها على تحديد الضرائب وتكلفة الأيدي العاملة. وتُسهم أنظمة الأجور المتقدمة في سرعة إنجاز الرواتب والأجور للموظفين والعاملين بالمنشأة.

نظام دفتر الأستاذ: هو النظام الذي يعمل على تجميع وتبويب جميع المعلومات والبيانات المقدمة من كافة الأنظمة الفرعية، حتى يتمكن من عمل ميزان المراجعة وإيضاح نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، ومعرفة مركزها المالي في الفترة المعنية، فهو -أيضاً- يُقدم تقارير عن ميزانية المنشأة ومصرفاتها وإيراداتها. (العازمي، ٢٠١٧، ص ٢١)

٣/١ نظم المعلومات المحاسبية:

١/٣/١ ماهية نظم المعلومات المحاسبية: "مجموعة من الأجزاء مثل: السجلات والتقارير والأفراد والأجهزة والمعدات والإجراءات التي تتكامل وتتفاعل معاً لجمع البيانات المالية وغير المالية الخاصة بكافة أنشطة المنظمة، ومن ثم معالجتها، وتحويلها إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى جميع الأطراف؛ لتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة، بغض النظر عن الأداة المستخدمة في كل عصر (ورقة وقلم، آلة حاسبة، حاسوب، سحابة... الخ)" (عليما، ٢٠١٧، ص ١٣)

أولاً: أنواع نظم المعلومات المحاسبية:

- **نظام معلومات المحاسبة المالية:** تهدف المحاسبة المالية بشكل مباشر إلى تقديم المعلومات المحاسبية التي تتصف غالباً بأنها معلومات تاريخية، وعلى ذلك فهي تقدم لجميع الأطراف المستفيدة من داخل المنشأة وخارجها لمعرفة نتيجة الأعمال التي توصلت إليها المنشأة ومركزها المالي، ويكون ذلك في صورة تقارير وقوائم مالية معدة طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

- **نظام معلومات المحاسبة الإدارية:** تهتم المحاسبة الإدارية بخدمة المستويات الإدارية المختلفة، وذلك عن طريق توفير اللازم من المعلومات المحاسبية الحالية والمستقبلية التي تمكنها من القيام بوظائفها الأساسية؛ كالخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التي تخدم الأهداف الموضوعة للمنشأة. (الوابل، ٢٠٠١، ص ١٣).

ثانياً: عناصر نظام المعلومات المحاسبي:

العنصر البشري: ويشتمل على معدي المعلومات المحاسبية، وهم محللو ومبرمجو النظم والإداريين التابعين للمنظومة وغيرهم من المتخصصين الذين يديرون النظام ويؤدون واجباته المختلفة، أما مستخدمو المعلومات المحاسبية فهم الأطراف المستفيدة من المخرجات المتمثلة بالمعلومات المالية والغير المالية، وهم على مستويين؛ إما داخلي كالإدارة والموظفين، أو خارجي كأصحاب رأس المال، البنوك، الحكومة، الخ

.....

العنصر الآلي: ويشتمل على الأجهزة والمعدات التي يستخدمها النظام في معالجة المعاملات، والتي بناءً عليها يتحدد نوع النظام: يدوي، أو آلي، أو شبه آلي.

البرامج: هي مجموعة البرامج التي يتم استخدامها لأداء الوظائف المحاسبية، وعليه فإنها توضع حسب رغبات واحتياجات المستخدم؛ لتخدم المصلحة وتؤدي الغرض، وهي إما أن تكون برامج تشتري من الأسواق أو الشركات المتخصصة، أو أنها تعد لمستخدم محدد بذاته.

الإجراءات: وتتمثل في مجموعة السياسات والقواعد التي يعمل من خلالها النظام، وعن طريقها تحول البيانات إلى معلومات تساعد متخذي القرار، علاوةً على المعايير والمبادئ المحاسبية المتبعة التي تكفل توافر خصائص معينة لمخرجات النظام.

البيانات: هي مدخلات النظام المرتبطة بالوحدة الاقتصادية وأحداثها، وتؤخذ من مصادر داخلية وخارجية.

قاعدة البيانات: هي عبارة عن قاعدة يتم من خلالها تخزين البيانات، والاحتفاظ بها، وإمكانية الرجوع إليها في حالة الرغبة بإجراء أي تعديلات أو القيام بالعمليات المختلفة.

الرقابة الداخلية: هي الأساليب والوسائل الرقابية المستخدمة لحماية النظام والبيانات. (الخلايلة، ٢٠١٩، ص ١٥)

ثالثاً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية: حتى يكون عمل نظام المعلومات المحاسبية ذا كفاءة وفاعلية؛ يجب عليه الاتصاف بعدد من الخصائص، وهي تتمثل في:

- معالجة البيانات المالية بدرجة عالية من الدقة والسرعة.
- تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها، وإمكانية التنبؤ بالأحداث المتوقعة، وبالتالي: اتخاذ القرار المناسب.
- إحاطة الإدارة بالمعلومات والأحداث التي تحتاج إليها عند الرقابة والتقييم.
- تزويد متخذي القرار بالبدائل المتوفرة بالتوقيت المناسب الذي يصب في مصلحة المنشأة.
- أن تتصف بدرجة عالية من المرونة وإمكانية مواكبة التطورات والتحديات التي تطرأ على البيئة المحيطة.
- الديناميكية والحركة المستمرة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- إحاطة الإدارة بالاستراتيجيات المساعدة التي تضمن تخطيط الأعمال بالشكل الصحيح.

- تقديم معلومات قابلة للقياس الكمي، محددة في شكل معدلات تفيد في أعمال المقارنة بالصناعة والمنشآت المنافسة. (عبودي، ٢٠١٤، ص ٣١).

رابعاً: مقومات نظام المعلومات المحاسبي: إن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من عدة مقومات، وهي تشمل على: المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، دليل الحسابات ومجموعة التقارير والقوائم المالية.

فالمجموعة المستندية تُعتبر المصدر لجميع البيانات المحاسبية، فمن خلالها يتم التسجيل المحاسبي؛ لكونها دليلاً لحدوث العمليات الاقتصادية، وتنقسم المجموعة المستندية إلى قسمين، وهما: المستندات الداخلية، والمستندات الخارجية. أما المجموعة الدفترية فهي: جميع ما يتم إمساكه من الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتتمثل في الدفاتر اليومية، ودفاتر الأستاذ. وبالنسبة لدليل الحسابات فهي: قائمة تتضمن جميع أرقام وأسماء الحسابات، وتحتوي على طرق المعالجة لبعض العمليات، والطرق المحاسبية التي يجب استخدامها. وأخيراً، مجموعة التقارير والقوائم المالية: وهي عبارة عن تقارير وقوائم تُبين نتيجة أعمال المنشأة، ويتم تقديمها إلى المستفيدين سواء من داخل المنشأة أو من خارجها، ويوجد نوعين منها هما: التقارير المالية للاستخدام الداخلي، والقوائم المالية للاستخدام الخارجي. (سعد، ٢٠١٤، ص ٣٦)

خامساً: مكونات نظم المعلومات المحاسبية: لأي نظام معلومات محاسبي مجموعة من المكونات التي يمكن تجميعها بصورة عامة في خمس خطوات وهي: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، الرقابة، التغذية العكسية؛ حيث إن كل مرحلة تُشكل نظاماً فرعياً يعمل داخل النظام الأساسي، ويتكوّن من عدد من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف المعني، وبالتالي ضمان سير العمليات والأحداث الواقعة.

المدخلات: تُمثل نقطة البداية لعمل النظام، فهي جميع البيانات المدخلة، وقد تم الحصول عليها من خلال المستندات أو البيانات التقديرية، البيانات الكمية، الاقتصادية، السلوكية، والقوانين والتشريعات، والمعايير المحاسبية، وتنقسم المدخلات إلى: بيانات روتينية من

مصادر خارجية، بيانات غير روتينية من مصادر خارجية، بيانات روتينية من عمليات داخلية، وبيانات غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية.

العمليات التشغيلية: تتمثل في مجموعة العمليات التي تتم على المدخلات -البيانات- بغرض تحويلها إلى مخرجات -معلومات- للتمكن من الاستفادة منها، وهنا لا بد من بيان تلك العمليات والتي تعني حصر وتجميع البيانات وإمكانية الاستفادة منها من أجل تحويلها إلى معلومات، ثم تقسيم البيانات إلى فئات مختلفة بحسب نوعية النشاط أو على أساس الصفات المشتركة بينها، وترتيبها بحسب معايير وقوانين معينة تتناسب مع النظام، ثم استدعاءها لنشاط معين وتخليصها في تقرير أو قائمة واحدة بهدف عادة منح صورة عامة لنشاط معين لمستخدمي البيانات، وإجراء الحسابات المختلفة التي تكون في صورة معالجة وتتم على عناصر البيانات، ثم توضيح الفروق بين عدد من البيانات بحيث تظهر أوجه التشابه ونقاط الاختلاف بينهما، وعلى ذلك يتم الاحتفاظ بالسجلات التي تحتوي على البيانات ويتم تخزينها في ملفات بحسب نوعها من أجل استخدامها مستقبلاً وإمكانية استعادة البيانات ومعالجتها. (بخيت، ٢٠١٩، ص ٩٣).

المخرجات: هي ناتج العمليات التشغيلية والتي يتم الوصول إليها وتكون في صورة قوائم وتقارير مالية.

الرقابة: عبارة عن مجموعة من القوانين والسياسات واللوائح التي تأكد من أن المخرجات تم الوصول إليها طبقاً بما تم وضعه من الأهداف والاستراتيجيات. ويكون النظام محتوياً على كافة الأساليب الرقابية.

التغذية العكسية: وتتم من خلال الرقابة على المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات، وذلك من أجل العمل على التقييم والتوجيه الصحيح بما يتناسب مع الأهداف الموضوعية. (المطيري، ٢٠١٨، ص ١٤).

٢/٣/١ أهداف وأهمية نظم المعلومات المحاسبية:

أولاً: أهداف نظم المعلومات المحاسبية: إن الهدف الرئيسي في نظام المعلومات المحاسبي يكمن في إنتاج المعلومات وتقديمها للمستخدمين سواء كان لهم علاقة مباشرة أم غير مباشرة بالمنشأة، كما أن له أهدافاً فرعية أخرى، وهي:

- توضيح نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة.
- تقديم التقارير المالية بدقة وكفاءة.
- النظام ملم بكافة عناصر الرقابة المختلفة.
- القدرة على قياس الأداء والأحداث الاقتصادية، وتوضيح الفرق بين ما تم إنجازه فعلاً وما تم تخطيطه.
- القدرة على التخطيط، ووضع الاستراتيجيات بما يتناسب مع الخطط طويلة الأجل.
- التركيز على رقابة الأصول والعمليات.
- إتاحة المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب. (بخيت، ٢٠١٩، ص ٨٤)

ثانياً: أهمية نظم المعلومات المحاسبية: تُعدّ نظم المعلومات المحاسبية ذات أهمية قصوى للوحدة الاقتصادية؛ فهي تُقدم جميع المعلومات المحاسبية المطلوبة للإدارة، وهذا يؤدي إلى إعطاء الإدارة صورة واضحة تمكنها من رسم الأهداف والسياسات، وتبني استراتيجيات، وتضع خططاً تناسب أهدافها الرئيسية، حيث إن المعلومات المحاسبية ترفع مستوى الرقابة الداخلية لتصل إلى أقصى فاعلية ممكنة، حيث تُعد نظم المعلومات المحاسبية من النظم الفرعية المهمة في النظام الإداري، فالأنظمة الفرعية تتفاعل فيما بينها لمساعدة الإدارة على تحقيق أهداف المنشأة، وهذا يدعو إلى ضرورة اعتماد المنشأة على نظام معلومات محاسبي دقيق وسليم يضمن سير عملها، ويُحقق لها الرقابة اللازمة لحماية أصولها ورأس مالها، وعلى ذلك تستطيع نظم المعلومات المحاسبية تقديم المعلومات المالية التي تهتم الأطراف المستفيدة سواء من داخل المنشأة أو خارجها. (طه وآخرون، ٢٠١٧، ص ٢٤)

٣/٣/١ دور المحاسب في نظم المعلومات المحاسبية:

اتسع دور المحاسب نتيجة التطورات التي تمر بها المعلومات المحاسبية حيث إن زيادة حجم المعلومات ودرجة تعقيدها أدت من خلالها إلى تعدد أدوار المحاسب عند التعامل مع النظم، وكانت الأدوار متمثلة بـ: استخدام نظام المعلومات المحاسبي؛ لأن قسم المحاسبة يُعد الممثل الأكبر في نظام المعلومات؛ لذا على المحاسبين توضيح

الصورة الكاملة للاحتياجات المرغوبة كالقواعد المحاسبية التي تغيب عن نظر مصممي النظم، ففشل النظام يرجع غالباً إلى عدم مشاركة المستخدم في عملية التصميم، والدور الثاني يتمثل بتصميم نظام معلومات محاسبي، فإنه يتم إشراك المحاسبين مع المختصين بتصميم النظام، حيث يكون لكل منهما مسؤولية تقع على عاتقه، فالمحاسب هنا يحاول تحديد المعلومة المطلوبة والغاية منها، أما مختص النظم فهو يسعى للحصول على المعلومة ذاتها والطريقة السليمة لعرضها، وفي نهاية الأمر يتم مراجعة نظام المعلومات المحاسبي، ويكون دور المحاسب هنا عن طريق مراجعة العمليات المالية والغير مالية، وهم متمثلون في المراجعين الداخليين والخارجيين المختصين بمتابعة القوائم المالية ومراجعتها فور إصدارها من النظام، والتحقق من التزامها بالسياسات الموضوعية من قبل المنظمة، وخلوها من الانحرافات والاحتياطات واتباعها للمعايير والمبادئ الموحدة. (مبارك وفرج، ١٩٩٦، ص ٣١).

٤/١ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

أولاً: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: تم تعريف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بأنها: "القيام بالأعمال والنشاطات المحاسبية المختلفة باستخدام الحاسوب من أجل الحصول على النتائج المهمة والمفيدة للأشخاص المهتمين بمخرجات هذه النظم من أجل اتخاذ القرار المناسب." (نصير، ٢٠١٨، ص ٤٩).

وعرفها العثامنة (٢٠١٩) بأنها: "أحد أنظمة المعلومات التي تعمل باستخدام الحاسوب، وذلك من أجل القيام بالأعمال والنشاطات المحاسبية للحصول على نتائج مفيدة ومهمة للأشخاص المستفيدين من مخرجات النظام"، وبناءً على ذلك تتمثل مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الآتي:

- المدخلات: هي البيانات الخام التي تم إدخالها للنظام، وتمت معالجتها بهدف الحصول على المعلومات.

- المعالجة: هي عمليات تشغيل البيانات وفق خطوات وإجراءات محددة للتوصل إلى معلومات مفيدة تخدم أهداف النظام.
 - المخرجات: هي الناتج النهائي من عملية المعالجة التي تمت على البيانات.
 - التغذية العكسية: هي عبارة عن جعل مخرجات النظام مدخلات جديدة لنظام آخر مرة أخرى.
- ثانياً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:** حتى تكون نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة نُظماً تمتاز بالفاعلية، وقادرة على أداء وظائفها بالصورة المطلوبة؛ يجب أن تكون هناك خصائص تتمتع بها. ومن أهمها:
- أن يكون تشغيل البيانات يتمتع بالسرعة والدقة العالية.
 - إمام جميع المستويات الإدارية بكافة المعلومات الهامة التي تُمكنها من التخطيط السليم.
 - أن تتسم ببساطة الإيضاح للبيانات والمعلومات، وجعلها خالية من التكرار بعد إتمام عملية المعالجة.
 - إمام الإدارة بجميع المعلومات المحاسبية التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات عند الوقت المناسب.
 - أن تتصف بالمرونة العالية التي تجعلها تتلاءم مع المتغيرات المحيطة.
 - القدرة على الإتيان بالمعلومات المطلوبة عند الحاجة.
 - أن ترتبط مع النظم الأخرى داخل الوحدة الاقتصادية، والتي تساعد على تأدية وظائف التخطيط والرقابة وتوفير جميع ما يحتاج إليه صانع القرار. (العثامنة، ٢٠١٩، ص ٩)
- ثالثاً: عوامل نجاح نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:** تتمثل عوامل نجاح النظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في:

جودة المعلومات: ترتبط جودة المعلومات بعدة صفات يجب أن تتصف بها، فيلزم أن تكون المعلومات ملائمة؛ أي: أن لها القابلية للتأثير على القرار، الاعتمادية، القابلية

الفهم، وهذا يعني عرضها بصورة واضحة وخلوها من التعقيدات والصعوبة، الاكتمال، ويعني تغطية جميع جوانب المشكلة والأحداث الواقعة، الدقة، القابلية للمقارنة؛ أي: إمكانية إجراء المقارنة بين المعلومات على فترات مالية مختلفة، وأخيراً: تقديمها في الوقت المناسب. ويُمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها: تلك العناصر والصفات التي لا بد أن تتصف بها المعلومات المحاسبية الجيدة، وذلك لإفادة جميع المهتمين بها.

جودة النظام: تُعتبر جودة النظام من الأساليب التي تُستخدم لتنظيم وتصنيف النشاطات المالية، وتتبع جميع المعاملات المالية، حيث إن النظام يعمل آلياً من خلال الحاسب الآلي؛ باستخدام برامج خاصة تمكنه من منح تقارير متكاملة للفئات المستفيدة لمعاونتهم في اتخاذ القرار، فالنظام يضمن تقديم المعلومات الجيدة بأسيابية بشكل منهجي لمساعدة متخذي القرار، وتقديم المعلومات اللازمة لكافة المستويات الإدارية لدعم قراراتهم بما يتعلق بالموارد المتوفرة والرقابة عليها.

جودة الخدمة: تُعتبر جودة الخدمة من أكثر المعايير المستخدمة لقياس نجاح نظام المعلومات، ويتوقع المستخدم من خلالها تلبية جميع احتياجاته من المعلومات، حيث إن جودة الخدمات تُعتبر من الأركان الرئيسية لنجاح النظام، فهي تُعد من المصطلحات المعقدة التي لم يستطع الباحثون وضع تعريف واضح لها، ولكن يُمكن وصفها بأنها مقارنة بين متطلبات واعتقادات العميل، وبين التماثل مع الأداء الفعلي، فهي تعمل على تلبية احتياجات العميل من الخدمات المقدمة، وتُقيم مدى استجابة العميل عن الخدمات المطروحة، حيث تركز على أن تكون خالية من العيوب والأخطاء. (السرطان، ٢٠١٩، ص ١١)

رابعاً: أسباب استخدام الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية: لا شك أن استخدام الحاسب الآلي بجميع أنواعه في أنظمة المعلومات المحاسبية يُشكل أهمية قصوى؛ لأن نظم المعلومات المحاسبية تشتمل على قدر ضخم من البيانات والمعلومات، مما يجعل عمليتي المعالجة والتخزين صعبتين ومعقدتين؛ فتحتاجان إلى جهد ووقت هائلين، وكذلك

تعدد العمليات الدورية الروتينية التي قد تصعب على المحاسب بسبب التدفق الهائل للبيانات والمعلومات إلى ومن نظام المعلومات؛ مما يجعلها صعبة التحكم، لذا؛ فإن دور الحاسب الآلي هنا إنجاز عدد كبير من العمليات في وقت قصير، الأمر الذي يزيد من موثوقية المعلومات الناتجة من عمليات المعالجة، كذلك يؤدي استخدام الحاسب الآلي إلى تحقيق المرونة الكافية عندما يريد المستخدم تصميم نظام يلبي احتياجاته، وفي المقابل يساعد الحاسب الآلي على رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمنشأة. (سعد، ٢٠١٤، ص٣٧).

خامساً: مقومات النظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: تتكوّن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من عدة عناصر رئيسية والمتمثلة بـ: (سعد، ٢٠١٤، ص٣٨)

١. **المستلزمات المادية:** تتمثل المستلزمات في أجهزة الحاسب الآلي وملحقاته، وهي مكونة من عناصر أساسية تعمل بوظائف متعددة، وهذه الوحدات هي:

- **وحدات الإدخال:** هي التي تتم بواسطتها إدخال المدخلات إلى الحاسب الآلي.
- **وحدات المعالجة المركزية:** هي وحدات تؤدي أكثر من وظيفة بالوقت ذاته، فهي التي يتم من خلالها معالجة المدخلات (البيانات) بهدف تحويلها إلى مخرجات (المعلومات) تعمل على رقابة العناصر المتبقية بالحاسب الآلي، وهي قائمة بذاتها على جميع عمليات الحاسب الآلي.

- **وحدات التخزين:** جميع وحدات التخزين تعمل على الاحتفاظ بالبيانات، وتُصنّف إلى: وحدات تخزين رئيسية وثنائية، والفرق بينهما: أن وحدات التخزين الرئيسية يكون التخزين فيها محدداً أثناء عملية المعالجة، أما وحدات التخزين الثانوية فتعمل على الاحتفاظ بالبيانات والبرامج الغير مستخدمه في عملية المعالجة.

- **وحدات الإخراج:** تقوم بعرض البيانات التي تم استخراجها من الحاسب الآلي في شكل تقارير مكتوبة، أو مسموعة، أو مرئية.

٢. **البرمجيات:** هي التي وُجِدَتْ لتُوضح طرق المعالجة المختلفة للبيانات عن طريق فرض الأوامر والتكاليف من قبل المستخدمين في صورة برامج؛ لتحقيق معلومات مفيدة.

٣. **المستندات:** تُعدّ من طرق التواصل بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، فالمستندات هنا تعني أن النظام قد تم تزويده بالبيانات المتمثلة بالعمليات والأحداث المالية، لمساعدة النظام على القيام بعمليات التسجيل والتبويب والترحيل؛ ليستطيع كتابة التقارير اللازمة حينها.

٤. **الأفراد:** هم العناصر البشرية الذين يعملون على تشغيل الأنظمة المحاسبية.

٥. **البيانات:** عبارة عن مواد خام، وحقائق مجردة، ليس لها دلالة معنوية بحد ذاتها، ويمكن الاستفادة منها عند عملية التشغيل والمعالجة حتى تظهر في صورة معلومة قابلة للاستخدام.

٦. **عناصر الرقابة:** هي السياسات المتبناة للتأكد من أن التشغيل الإلكتروني للبيانات تم بالطريقة الصحيحة.

سادساً: مواصفات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: تمتاز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالتسجيل الفوري للعمليات والأحداث المالية، وإنتاج المعلومات الروتينية أو الجديدة عند حدوثها، حيث إنها قادرة على تبويب وتقسيم المعلومات المحتقظة داخل النظام المحاسبي، وإمكانية المزج بين النظم الفرعية في نظام المعلومات الإداري، بما يسهل عملية اتخاذ القرار.

ويمكننا من خلال النظم المحاسبية المحوسبة استخدام برامج تسهل أداء الأعمال، وتزيد من كفاءة المخرجات، ويعود السبب لوفرة البرامج وحرية الاختيار والمقارنة بينها بما يناسب احتياجات مستخدم النظام. (سعد، ٢٠١٤، ص ٤١)

سابعاً: العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

- البيئة التنظيمية والإدارية الداعمة للنظام: تُمثل البيئة المحيطة للنظام، فهي مجموعة من العناصر تتفاعل فيما بينها لتساعد في نجاح البيئة التنظيمية والإدارية، فعلى سبيل المثال: عمل الموارد البشرية الذي يكون في صورة كفاءة مهنية، والأجهزة والشبكات

المستخدمة. ويُمكن قياس فاعلية وكفاءة العامل من خلال عدة إشارات منها: وجود المعايير والقوانين التي تضبط أداء العمل، درجة الالتزام بنظام محاسبة المسؤولية، وجود وصف واضح ومحدد لكل وظيفة.

- الأوضاع الاقتصادية السائدة وانعكاساتها: مرتبط بالأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، حيث يشمل على قدرتها التنافسية بين الكيانات المشابهة لها، وإمكانية توقع أداء الخصم المقابل، وإمامها بنسبة تباين الأسواق والمؤشرات الاقتصادية للبيئة المحيطة.

- البيئة القانونية والضوابط المهنية المطبقة: يعبر عن النظام الأساسي للمنشأة، وما يحكمه من القوانين والسياسات التشريعية التي تؤثر على سير عمل الأنظمة المحاسبية، فيجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم النظم المحاسبية.

- البيئة التقنية: تعبر عن التقنية التي تعمل بها النظم من خلال الأجهزة والبرامج والشبكات التي تُسير أداء وظائفها المختلفة؛ كعمليات التجميع، المعالجة، التخزين والتوصيل، حتى تؤدي بدرجة عالية من الإتقان.

- العوامل الاجتماعية والثقافية: يتأثر أداء النظام ومخرجاته بالعوامل الاجتماعية والثقافية كالقيم والمبادئ الأخلاقية السائدة؛ لأنها مرتبطة بقياس مدى رضا واستفادة مستخدمي المعلومات. (السرطان، ٢٠١٩، ص ١٤).

١/٤/١ انشاء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

أولاً: انشاء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: تُوجد مجموعة من الطرق التي

يمكن اتباعها لإنشاء النظام المحاسبي وتأدية المهام والوظائف المتعلقة بالعمليات والأحداث المحاسبية، فهي على نوعين أساسيين: (مبارك وفرج، ١٩٩٦، ص ١٢٠)

- نظم المعلومات المحاسبية الجاهزة: تكون في صورة تطبيقات وبرامج جاهزة تُشتري من شركات تقنية متخصصة في مجال إنشاء الأنظمة، وهي متباينة من حيث خدماتها المقدمة، ويصعب حصرها؛ لأن كل نوع منها تختلف متطلباته، وبالتالي يتغير مجال تطبيقه، فهو لا يخدم قطاعاً بعينه، فإما أن تكون تطبيقات منفصلة وغير

مترابطة ومسيرة لأداء المهام المحاسبية؛ كقياس وتحليل مخاطر الائتمان، إعداد الكشوفات التي توضح قيمة المرتبات والأجور وعمليات المبيعات والمشتريات التي تحدث خلال دورة التشغيل، أو تطبيقات مترابطة تخدم نظامين على حد سواء؛ كنظم المعلومات المحاسبية مع نظم المعلومات الإدارية، وهذا التكامل يساعد الإدارة وأصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات التي تخدم الأهداف المراد تحقيقها.

- غالباً ما تتسم التطبيقات الجاهزة بنسبة عالية من الشمولية، وهذا يعود بالنفع على مصممي وموزعي تلك البرامج؛ لأنه يضمن لهم تحقيق هامش ربح مرتفع؛ لأن التكاليف ستوزع على مستخدمي تلك البرامج، فيؤدي إلى خفض التكلفة عند الشركة المنتجة، حيث أثبتت تلك البرامج الجاهزة أنها قادرة على خدمة قطاعات مختلفة وتحقيق المنفعة لمستخدميها، وعلى الرغم من أن الحصول على تلك البرامج سريع إلا أنه يسبقه العديد من الإجراءات والخطوات المتمثلة بالمقارنة بين التطبيقات المتاحة واختيار الأنسب منها، وعلى ذلك تقوم الشركة المشتريّة بتجربة البرنامج والتحقق من أنه يخدم متطلباتها ومتوافق مع الأجهزة والموارد الموجودة لديها، حيث إن التطبيقات الجاهزة أحياناً لا تتلاءم مع المتطلبات التي ترغبها المنشأة، فنقوم بإعادة هيكلة النظام والتخلي عن بعض احتياجاتها، والذي سيزيد أعباء التكاليف عليها، وغالباً ما تقوم الشركات التقنية بتصميم برامج لا تتناسب مع لغة الآلة للشركة المشتريّة، وبالتالي عدم استفادتها من هذا البرنامج، وعليه ستكون مضطرة لشراء نظام جديد يخدم مصلحتها ويحقق أهدافها المرجوة.

- نظم المعلومات المحاسبية المصممة لمستخدم محدد: بناءً على الاختلافات والمتطلبات بين مستخدم وآخر، تقوم المنشآت غالباً بالتعامل مع الشركات التقنية لإنشاء برنامج مخصص يخدم جميع متطلباتها من حيث معالجة البيانات، والعمليات التي تطرأ عليها، ويكون متوافق إلى حد كبير مع الرؤية التي تطمح إليها المنشأة، ويكون مرناً بحيث يسمح بتعديل أي تغييرات يحتاجها المستخدم، وعلى الرغم من أن النظام المخصص يُحقق العديد من المزايا، إلا أن عامل الوقت أحد أهم المشكلات التي تصاحب هذا النوع من الأنظمة؛ حيث إن بناء نظام جديد يستهلك وقتاً أكبر، بدايةً من أمر الطلب

وانتهاءً باستخدام النظام والعمل عليه، ومما لا شك فيه أن زيادة المدة ستكون سبباً رئيسياً لارتفاع تكلفة الإنشاء، وبناءً على ذلك تتوجه غالبية المنشآت إلى الأسلوب الذي يُحتم إنشاء نظام خاص بها يساعدها على تحقيق النتائج التي ترغب بها.

ثانياً: تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: يُقصد بتطوير نظم المعلومات المحاسبية: جميع المستويات والمراحل التقنية المستخدمة لتصميم نظام متكامل يعمل لوحدة اقتصادية جديدة، أو تقديم عدد من المعالجات التي بدورها تُحسن من أداء نظام موجود فعلاً، أو عن طريق تحديث الأنظمة اليدوية لمواكبة التطورات التقنية إلى أنظمة محوسبة، أو التحول من نظام يعمل على منهجية بسيطة إلى نظام يحتوي على أساليب وخصائص متطورة تدعم النظام وتزيد من كفاءته، حيث شهد القرن الواحد والعشرون العديد من الصناعات التطويرية التي عملت على سد الفجوة التكنولوجية في مجال تقنية المعلومات، ومع تضاعف حجم المعلومات استدعت الحاجة تطوير النظم المتعامل بها وإدراك التحولات السريعة التي تحدث من حولنا، حيث أدى الوصول للمعلومات الصحيحة إلى تأدية الأعمال والمهام بكفاءة ملائمة فمع التغيرات المحيطة أصبح التطوير هدفاً رئيسياً للكيانات الاقتصادية، وذلك لأن غالباً ما يحدث تأخر لوصول المعلومة المحاسبية المطلوبة؛ إما بسبب عدم تكامل الأنظمة الفرعية، أو انعدام التواصل بين المستويات المختلفة، فنتجاً لذلك يؤدي كبر حجم المنشأة إلى زيادة التعقيد الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض درجة الدقة بالمعلومات المقدمة، فبالقابل ستواجه المنشأة العديد من المشاكل التي ستعرضها للتراجع وستؤثر سلباً عليها، حيث أثبتت التطورات الحديثة والأساليب التقنية في صيانة الأنظمة قدرتها على إحداث تقدم كبير في معالجة العمليات، والذي أسهم بتحسين عمل الإدارات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ودعم عملية صنع القرار. (مصطفى وآخرون، ٢٠١٩، ص ١٥٩)

٢/٤/١ الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

أولاً: الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: إن الإشراف على سير المهام والسلوكيات من سمات الأشخاص؛ لأنه يؤدي بدوره إلى تصحيح مواطن

القصور في الأعمال، وصولاً إلى تحقيق مستوى رفيع من الانتظام والشعور بالمسؤولية تجاه من هم تحت مسؤوليتنا، ومع ذلك فإن الرقابة في بيئة الأعمال ليست حِكراً على متابعة أداء العاملين أو إنتاجهم اليومي، بل إنها تمتد إلى الموارد المادية كمتابعة عمليات بيع وشراء الأصول وتتبع حركة الأموال الداخلة والخارجة. لقد أدى التقدم المعرفي الذي صاحب هذا العصر إلى تعدد واتساع المشروعات واختلاف أوجه النشاط والتباين الكبير الذي يحدث بين الوحدات الاقتصادية، حيث كان الشكل السائد في بداية الأمر على هيئة مشروعات فردية، والتي كانت مهتمة بحماية النقدية فكانت الرقابة الداخلية حينها عبارة عن مجموعة من الأساليب التي ينصب اهتمامها بالحفاظ على النقدية من السرقات أو الاختلاس، ثم توسع المفهوم ليشمل المتابعة على الموجودات الأخرى كالسلع والمواد التي تمتلكها المنشأة، استكمالاً لعملية الاتساع والتطور الذي صاحب المنشآت، والذي كان له دور في تنوع عملياتها، فأصبح مفهوم الرقابة الداخلية يختلف عن سابقه ليشمل الإجراءات المساعدة على جعل المعلومات المحاسبية دقيقة وخالية من الأخطاء، فلم تقتصر اهتمامات الإدارة على هذا فحسب، بل امتدت إلى رغبتها بتحقيق الكفاءة المثلى عند استخدام الموارد التي تتاح لها، وتبعاً لذلك ازدادت المسؤوليات على عاتق الإدارة، ولكن انفصال الملاك عن الإدارة أدى إلى ظهور مخاطر: عدم الثقة، والإحساس باحتمالية ضياع الأموال؛ فازدادت الحاجة إلى أن تضع الإدارة أساليب رقابية تُعزز الثقة وتزيد الشعور بالأمان لهؤلاء الملاك، ومن ناحية أخرى كان عامل انفصال المستويات الإدارية المختلفة وسيلةً لتوضيح أهمية وجود وسائل رقابية داخل البيئة التنظيمية تضمن سير الأعمال بالشكل المطلوب، وكل هذا يتحقق ضمن نطاق تنظيمي يُطلق عليه مصطلح: الرقابة الداخلية، فمن خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها: "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة أو المنظمة، والتي تهدف إلى حماية الأصول وضبط البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، والتحقق من التزام العاملين بالسياسات التي وضعتها الإدارة". (عبد الله، ٢٠١٥، ص ٤٤). ويمكن تصنيف الرقابة الداخلية إلى:

أولاً: رقابة داخلية إدارية مهمة بكافة الإجراءات التي تضمن كفاءة استخدامها للموارد المتاحة، واتباعها سياسات تمويلية تُحقق لها النمو وزيادة الإنتاجية، وكل ذلك يكون عن طريق اتباع إجراءات رقابية؛ كالبرامج التدريبية والتقارير الدورية التي توضح حركة الأعمال.

ثانياً: الضبط الداخلي الذي يهدف إلى اتباع أساليب رقابية تحمي موجودات المنشأة وأصولها المختلفة من الضياع أو السرقة، ويكون ذلك عن طريق فصل الواجبات؛ فلا تعطى المهمة بأكملها لموظف واحد، فمن أساليب الضبط الداخلي: وجود مفتاحين لكل خزانة، وألا تصدر الشيكات إلا أن تكون موقعة بتوقيعين مختلفين، فأما الرقابة الداخلية المحاسبية فهي تُعبر عن الإجراءات التي تحقق دقة البيانات المحاسبية الموجودة بالسجلات والدفاتر، والتي بدورها تضمن صحة عمليات الإدخال ليحقق عرض المعلومات المحاسبية بالصورة المطلوبة، ويكون ذلك باتباع الطرق المحاسبية المتعارف عليها في إثبات العمليات، وإعداد موازين المراجعة التي تُلخص الأحداث السابقة والاهتمام بنظام الجرد المستمر الذي يوضح الأرصدة الفعلية لعدد من البنود. (نعمان، ٢٠١٧، ص ١٠٥).

ثانياً: **الخطر في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة:** توجد علاقة وثيقة بين الخطر والرقابة الداخلية، والذي يتمثل باحتمالية تعرُّض المشروعات لخسائر عرضية أو أن تتلف بعض الأصول بسبب الأخطاء المحاسبية الغير مقصودة، أو أن يقوم الموظفون بأعمال غير مشروعة، فعنصر الخطر يرتبط بأنشطة المنشأة، وذلك لأن أخطاء العاملين واردة الحدوث وأن الآلات والمعدات غالباً ما تتعرض للعطل أثناء تشغيلها، إلا أن بعض الإجراءات الرقابية تهدف إلى خفض درجة الخطر إلى المستوى الذي يُمكن قبوله، وعلى ذلك يمكن القول بأن الوسائل الرقابية ذات تكلفة مرتفعة وتتناسب طردياً مع درجة التأكد المطلوبة؛ لذا لا بد أن تتفوق المنافع على التكلفة لضمان عدم تأثر أداء الشركة سلباً، فيجب على الإدارة الموازنة بين تكلفة وسائل الرقابة والخسائر المحتملة، فعندئذٍ نستطيع التوصل إلى أن الخطر قد يكون موجوداً في أنظمة المعلومات اليدوية، والذي يكون مرتبطاً بالأخطاء البشرية، وتنشأ تلك الأخطار نتيجة غياب الإشراف والتدريب

للموظفين، والافتقار الغير القانوني للأصول، أو أن تكون الإدارة فشلت في وضع سياسات ملزمة تتبعها المستويات المختلفة إلا أنه غالباً ما يرتفع مستوى الخطر عندما لا تكون هناك خطوات واضحة لمعالجة المعاملات، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث الانتكاسات المفاجئة.

وقد ساعدت الأنظمة التقنية المختلفة على تخفيض مستوى الخطر الوارد؛ لأنها تتسم بالثبات النسبي مقارنة بالأنظمة اليدوية، إلا أن بعضها أدى إلى زيادة هذا الخطر نتيجة الاحتمالات الممكنة؛ كتحريف قاعدة البيانات المحاسبية، والاستعمال الخاطئ لموارد الحاسوب. فعند شراء أنظمة وحواسيب لا تتناسب مع احتياجات المستخدم يقودنا هذا إلى الحاجة لتطوير النظام، وهنا ترتفع مستويات الخطر عند فجوة تغيير البرامج، ومن ثم فإن أي قصور في عملية معالجة البيانات يمكن أن يكون سبباً مباشراً في تأثر العديد من العمليات المحاسبية وتعرضها للأخطاء بدرجة كبيرة. (مبارك وفرج، ١٩٩٦، ص٥٤٨).

٢ أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على الأزواج الضريبية.

تتبنى العديد من الدول مجموعة من طرق جمع الإيرادات المالية والاقتصادية المختلفة، ومن أبرزها الضرائب التي تعد عنصراً أساسياً وسيادياً، وعلى ضريبة المنافع التي سوف تحدث من التطور الاقتصادي تظهر مشكلة الأزواج الضريبي، حيث يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول في العصر الحديث، سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو المالي، وبناءً على ذلك سوف تؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل الداخلية للدولة، ومشاكل خارجية للدولة مع الدول الأخرى، وعلى ضوء ذلك نتجت هذه المشاكل بسبب اختلاف الاختصاصات الضريبية الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تأثير سلبي على مستقبل وقطاع التجارة بين الدول، حيث بذلت مختلف الدول مجهوداً كبيراً لوضع الأسس والقواعد الخاصة لتلافي الأزواج الضريبي من خلال اتفاقيات جبائية دولية، ولذلك أقرت الدولة مجموعة من التشريعات الضريبية للتخلص من الأزواج الضريبي الداخلي.

١/٢ مفهوم الأزواج الضريبي: تعددت مفاهيم الأزواج الضريبي، فهناك من عرفها

بأنها: "خضوع الدخل الذي يتقاضاه شخص ما (طبيعي أو اعتباري) خلال فترة زمنية معينة لنفس الضريبة أو ضريبة أخرى مشابهة لأكثر من مرة" (فتوح، ٢٠١٩، ص ٣٣). ولكي يوجد ازدواج ضريبي لا بد من أن تفرض نفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المكلف ونفس الوعاء الضريبي وخلال المدة ذاتها. (مفتاح، ٢٠١٨، ص ٨١).

وقد أوضحت هيئة الأمم المتحدة إن الأزواج الضريبي يتجلى في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: "وهي أن الشخص نفسه يخضع للضريبة على دخله وعلى ثروته بصفة عامة من طرف كل الدول المتعاقدة".

الحالة الثانية: "عندما يكون الشخص مقيماً في دولة ما ويحصل على دخل أو ثروة من دولة أخرى، فإن الدولتين المتعاقبتين تخضعان دخله و ثروته للضريبة".

الحالة الثالثة: "وتتجلى عندما تخضع الدولتان الشخص الغير مقيم بها لضريبة على دخله المحصل عليه من إحدى الدولتين أو ثروة يملكها". (محمد، ٢٠١٨، ص ٢١٦) نقلا عن (هيئة الأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص ٨).

ومن ثم يتبين أن الأزواج الضريبي ناتج بسبب عدم وجود توافق دولي عالمي فيما يخص الأزواج الضريبي حيث أن الافتقار إلى وجود قانون دولي تلتزم فيه الدول يؤدي إلى مشاكل بين الجهات الضريبية الداخلية والخارجية تلزم المكلف بدفع نفس المبلغ على نفس الضريبة أكثر من مرة وأكثر من مكان.

٢/٢ أنواع الأزواج الضريبي: ينقسم الأزواج الضريبي من حيث المكان إلى: ازدواج داخلي، وازدواج خارجي، ومن حيث قصد المشرع إلى: ازدواج ضريبي مقصود، وازدواج ضريبي غير مقصود، ومن حيث طبيعة معيار الأزواج إلى: ازدواج قانوني وازدواج اقتصادي.

الفرع الأول: أنواع الأزواج الضريبي حسب المكان:

أولاً: الأزواج الضريبي الداخلي: يعرف الأزواج الضريبي الداخلي على أنه: ذلك

الازدواج الضريبي الذي يتم داخل إقليم وحدود دولة واحدة بسبب تعدد السلطات المالية لديها، حيث إن كثرة السلطات المالية هي المسبب الرئيسي لحدوث الازدواج الضريبي الداخلي، مثل: عندما تقرر الحكومة المركزية فرض ضريبة معينة فتعمل السلطات المحلية على فرض نفس الضريبة، وهنا تظهر ثغرة تعدد سلطات المالية في الإقليم الواحد، وقد يحدث الازدواج الضريبي من نفس الحكومة المركزية عندما تقرر فرض أكثر من ضريبة على نفس المكلف والمادة الخاضعة للضريبة والفترة الزمنية، ويظهر هذا الازدواج بصورة واضحة جداً في الدول الاتحادية مثل، أستراليا وكندا، حيث توجد سلطتين؛ الأولى: للاتحاد، والثانية: للدول الداخلة في هذا الاتحاد؛ إذ تقوم الحكومة الفدرالية بفرض ضريبة من الضرائب، وتقوم إحدى الأقاليم بفرض الضريبة نفسها على المال نفسه العائد لشخص مقيم فيها.

ثانياً: الازدواج الضريبي الدولي: يتكون الازدواج الضريبي الدولي من فرض ضريبتين متشابهتين أو من نفس النوع من سلطات مالية تابعة لدولتين أو أكثر، وتتكون هذه الظاهرة نتيجة ممارسة كل دولة قوانينها الضريبية التي قد تتعدى حدودها الإقليمية، والازدواج الدولي يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي بسبب عدد مرات إخضاع المال للضرائب، وتحد من الميزات المالية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقوية علاقاتها الاقتصادية التجارية.

ومثال ذلك: قد يقيم شخص في دولة (١)، ويمتلك سندات وأسهم في دولة (٢)، فنقوم الإدارة المالية في الدولة (١) بفرض الضريبة على هذه السندات والأسهم بصفتها الدولة الأم (التبعية السياسية والاجتماعية)، وكذلك تقوم الدولة (٢) بصفتها دولة مصدر الدخل (التبعية الاقتصادية) بفرض الضريبة على الأسهم والسندات نفسها، وهكذا يتكون الازدواج الضريبي، خاصة في الشركات متعددة الجنسيات. (مفتاح، ٢٠١٨، ص ٨٦).

الفرع الثاني: أنواع الازدواج الضريبي حسب نية المشرع:

أولاً: الازدواج الضريبي المقصود: يكون الازدواج الضريبي مقصوداً عندما تقرر

السلطة الضريبية فرض أكثر من ضريبة في نفس الوعاء، حينما يصبح الهدف للمشروع زيادة حصيلة الضرائب داخل الدولة ومواجهة العجز في الموازنة، أو لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة، أو لإخفاء سعر الضريبة، أو للتمييز بين الدخل تبعاً لمصادرها، ويشكل هذا النوع من الأزواج الضريبي المقصود إضافة مزيد من الضغط والعبء الضريبي على المكلف، وتعمل الدولة على حل هذه المشكلة من خلال البحث والاستقصاء عن مصادر مالية أخرى، بدلاً من تحميل المكلفين بعبء وضغط ضريبي كبير، فتلجأ الدولة إلى توسيع نطاق المكلفين الملزمين بأداء الضريبة، من خلال تخفيض الضريبة، وزيادة التواصل مع المكلفين وتوعيتهم، وخلق ثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية، الأمر الذي يحد من التهرب الضريبي، وعليه فإن الأزواج الداخلي يكون ازدواجاً مقصوداً وله أهداف محددة تتمحور حول: زيادة إيرادات الدولة، والتقليل من ارتفاع الدخل، بعكس الأزواج الضريبي الدولي الذي يكون غالباً غير مقصود.

ثانياً: الأزواج الضريبي غير المقصود: يحصل الأزواج الضريبي غير المقصود بدون إرادة المشرع في إحدائه، أو قد يحدث بسبب عدم توفر سلطة عليا للتشريعات المختلفة، أو قد يحصل جراء عدم تقسيم الصلاحيات الضريبية بدقة ما بين السلطات، كما في سياق فرض دولة الاتحاد لضريبة معينة، فتفرض الدول داخل الاتحاد نفس الضريبة، ويمكن تسمية هذا الأزواج بالأزواج الدولي غير المقصود، ولذلك يتم إبرام اتفاقيات لمنع الأزواج الضريبي مع الدول الداخلة في الاتحاد، وتوحيد القوانين في الدولة ذاتها.

وفي بعض الأحيان قد يكون الأزواج الدولي مقصوداً لتحقيق بعض الأهداف السياسية والاقتصادية، ومنها:

١- الحد من توظيف رؤوس الأموال الوظيفية في الخارج من خلال فرض ضريبة على إيراد رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج لمنع خروجها وتشجيع استثمارها في داخل الدولة.

- ٢- الحد من استيراد رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك للحيلولة دون استثمار تلك الأموال الأجنبية في مشاريع قد ترى الحكومة أنه يتعين تمويلها برؤوس أموال وطنية.
- ٣- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في فرض الضرائب على رعايا الدولة الأجنبية. (محمد، ٢٠١٨، ص ٢٢١).

الفرع الثالث: أنواع الازدواج الضريبي حسب طبيعة الازدواج:

أولاً: الازدواج الضريبي القانوني: تحدث ظاهرة الازدواج الضريبي القانوني حينما تعمل الهيئات الجبائية داخل حدود الدولة، أو لعدة دول بتحميل المكلف - سواء كان شخصاً معنوياً أو طبيعياً - ضريبة من النوع ذاته، في نفس المدة الزمنية، في الحالة الأولى: قد يكون المكلف مقيماً في كلتا الدولتين، وحينها يخضع للضريبة بكونها حقاً للدولتين، فيصبح المكلف خاضعاً للازدواج الضريبي، وفي الحالة الثانية: قد يكون المكلف يقيم في دولة ويزاول نشاطه في دولة أخرى، فيخضع للضريبة في دولة المصدر ودولة الموطن.

ثانياً: الازدواج الضريبي الاقتصادي: يتحقق الازدواج الضريبي الاقتصادي حينما يتعرض شخصان مختلفان لفرض ضريبة من نفس النوع ونفس الدخل أو المادة الخاضعة للضريبة، وفي نفس المدة الزمنية، ويمكن إدراك تلك العلاقة من خلال علاقة الشركة القابضة والشركات التابعة لها، فيما يخص أرباح الشركات أو الضريبة، فقد يكون للشركة الأم شركات تابعة لها في دول أخرى، فإن الدولة تلزم الشركات التابعة الموجودة داخل حدودها بضريبة على الأرباح، كما أن دولة الموطن التي توجد فيها الشركات القابضة تقوم بفرض الضريبة ذاتها على مجمل أرباحها. (مفتاح، ٢٠١٨، ص ٨٧).

٣/٢ أسباب حدوث الازدواج الضريبي:

أولاً: أسباب حدوث الازدواج الضريبي الداخلي:

- ١- السبب التشريعي: في بعض الأحيان تصدر تشريعات ضريبية متعارضة، وذلك

بسبب افتقار التناسق بين التشريعات الضريبية، مما يؤدي إلى إخضاع بعض الأوعية الضريبية لأكثر من ضريبة واحدة، وغالباً ما يحدث من خلال الأزواج الاقتصادي.

٢- **السبب المالي:** لطالما أرهبت الدولة فكرة مواجهة المكلفين عند قيامها بزيادة أسعار الضرائب السائدة، فأدى ذلك إلى لجوء الدولة لاستخدام أسلوب معين عندما تتعرض لمشكلة عجز الموارد العامة، وهو فرض ضرائب إضافية على أوعية معينة بدلاً من رفع أسعار الضرائب الأصلية، وذلك بهدف زيادة الأموال المحصلة من الضرائب، وتقليل العجز الذي تعاني منه الدولة.

٣- **السبب الإداري:** يكمن في تفشي أنظمة الحكم الداخلي، وقيام الحكومات بتمويل ضرائب محلية للأجهزة المستمدة من هذه الأنظمة، التي تشترط على نفس الأوعية التي تتعرض للضرائب المركزية. (بني عوده، ٢٠١٩، ص ١١).

ثانياً: أسباب حدوث الأزواج الضريبية الدولي:

١- تزايد الشركات الكبيرة والضخمة التي تمارس نشاطاتها في عدة دول، وتنبع تشريعات قانونية معينة، ومثالاً على ذلك: التشريعات الضريبية.

٢- للسعي حول نمو وازدهار السوق العالمية، وتطور الأنظمة المصرفية؛ ليساعد على أن يكون رأس المال متنقلاً من دولة لأخرى، فيؤدي إلى تيسير وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول بغية ارتقاء وتعظيم الربح الناتج عن الاستثمار.

٣- في الآونة الأخيرة: تزايد الانتهاج بمبدأ شخصية الضريبة، من أجل تحقيق العدالة في توزيع الأعباء، ويشترط هذا المبدأ وجوب محاسبة المكلف على أساس استطاعته المالية الكلية، من خلال فرض ضريبة على جميع إيراداته التي حصل عليها من داخل وخارج دولته، أي: يقيم في إحدى الدول ويزاول نشاطه في دولة أخرى، ومما سبق نستنتج أن المكلف سوف يتحمل أنظمة ضريبية عديدة إذا كان يمارس أنشطة عدة في دول مختلفة، وبالتالي زيادة مخاطر الأزواج الضريبية على أموال المكلف. (بني عوده، ٢٠١٩، ص ١٢).

٤- اختلاف ضوابط الاخضاع الضريبي، وتضم العديد من المعايير التي تعتمد عليها الدول عند حصرها بإطار اختصاصها الضريبي، وهي:

- **ضابط الجنسية:** من خلال اتباعها لقاعدة التبعية السياسية، والتي تتضمن على التصديق وإقرار حق الدولة بإلزام الضرائب على حاملي جنسيتها، بحيث يتجاهل مقر إقامتهم ومسكنهم، ومجمل دخولهم بحيث يجهل مصدرها الأساسي.

- **ضابط الإقامة:** يتم عند تطبيق قاعدة التبعية الاجتماعية، وتقوم هذه القاعدة على أحقية الدولة في فرض الضرائب على مجمل المداخل التي تعود على الأفراد الذين جعلوا الدولة موطناً لهم، وأغفلوا عن أصل هذه المداخل، ولتيم التوضيح يمكن استخدام لفظ " موطن التكليف " للإشارة على مكان إقامته، والاعتماد على هذا الضابط يتم من خلال فرض الضريبة على مجمل الدخل للأفراد المقيمين فيها، ولا يتم النظر إلى الجنسية، بحيث تتضمن مداخلهم المحصلة التي تكون في دول أخرى، ويحق لدولة الإقامة خضوع أرباح الشركات التي يتواجد فيها مقر إدارتها، وحيثما كان مركز ممارسة النشاط.

- **ضابط المصدر:** عندما تنتهج الدولة قاعدة التبعية الاقتصادية، وتندرج تحت تلك السياسة أحقية الدولة في فرض الضريبة على مجمل المداخل التي تحدث في حدود إقليمها، بحيث يتجاهل جنسية وموطن إقامة الافراد. وبالتأكيد فإن تباين ضوابط الاخضاع الضريبي ينتج عنه تضارب قوانين الضرائب في العديد من الدول، وفقاً لشخص واحد، وعلى نفس الأساس الضريبي.

٥- نزوح الأيدي العاملة بين العديد من الدول، وينتج ذلك عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وتفاقم أهمية التجارة الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك اختلاف مستويات المعيشة بين غالبية الدول، فذلك الأمر يحث العمال في الدول التي تعاني من الفقر إلى ممارسة العمل في الدول الغنية بشكل مؤقت.

٦- اختلاف تفسير الاصطلاحات الفنية في المجال الضريبي؛ حيث أوضحت الأمثلة عليها تناقض التشريعات الضريبية لمختلف الدول حول المصطلحات مثل: الإقامة؛ يعتمد معظم الدول أن معناها يرجع إلى ملكية الفرد لمسكن داخل أراضيها، ويعيش بها بشكل دائم، ويعتمد البعض الآخر منهم على رأي آخر غير المسكن الدائم، وينتج عن هذا التفاوت في توضيح الاصطلاحات نشوء ازدواج ضريبي.

٧- تباين أسس التنظيم الفني للضرائب بين الدول: يمتلك التنظيم الفني للضرائب تأثيراً على الدخل فيما يختص بتحديد ضوابط الإخضاع الضريبي، حيث ينظر بضابط المصدر (أو إقليمية)، بالنسبة للضرائب النوعية ذات الطابع العيني، ريثما ينظر بضابط الجنسية بالنسبة للضرائب العامة على الدخل ذات الطابع الشخصي، وتعتبر شائعة في الدول المتقدمة. ويتكون الأزواج الضريبي الدولي بسبب اختلاف تنظيم ضرائب الدخل. (مفتاح، ٢٠١٨، ص ٨٤)

٤/٢ آثار الأزواج الضريبي: تنبع من هذه الآثار الناتجة عن الأزواج الضريبي بعض من الآثار السلبية التي تؤثر في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وذلك من خلال الآتي:

- من الناحية الاجتماعية: بحيث إنه يتسبب وجود الأزواج الضريبي بحدوث عرقلة لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، وذلك من خلال تحميل المكلف بقيمة أكبر؛ مما يتسبب بجعل المواساة رمزاً نظرياً.

- من الناحية الاقتصادية: يتسبب الأزواج الضريبي بوجود خلل في الأنشطة الاقتصادية، وتقلل الدوافع لدى الأفراد من ناحية العمل والإنتاج، وسوف يؤدي إلى تعقيد انتقال رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، والمبادلات التجارية، والعلاقات فيما بينهم، وهذا قد يتسبب في الخطر لكل من البلدان النامية والمتقدمة، ذلك أن البلدان المتقدمة لن تستطيع استغلال مدخراتها في الاستثمارات الخارجية، والبلدان النامية قد تكون غير قادرة على تمويل استثماراتها للوصول إلى الازدهار والتقدم.

- من الناحية المالية: إن الأزواج الضريبي وسيلة لحدوث التهرب الضريبي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الأزواج الضريبي يتمثل في فرض ضريبتين أو أكثر من النوع نفسه على الوعاء الضريبي ذاته، ويؤدي إلى انتقال رؤوس أمواله؛ مما ينتج عنه افتقار خزينة الدولة من محصولها، وحدث قصور للمهام المكلفة بها الدولة. (مفتاح، ٢٠١٨، ص ٨٥).

- من ناحية العدالة الضريبية: العدالة الضريبية تعمل على تقسيم وتوزيع الضرائب بين المواطنين بعدالة بناءً على مجموعة من الاستراتيجيات المالية التي تسهم في ضبط الطرق المتبعة في تنفيذ النظام الضريبي، وتتبع التضامن الاجتماعي كأساس لتحقيق العدالة للمواطنين، ويتم ذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمشاركة في النفقات العامة حسب الاستطاعة المالية لكل فرد، وذلك عبر فرض ضرائب تصاعدية على الدخل؛ فالأفراد أصحاب الدخل العالية تزداد نسبة الضريبة عليهم، والعكس صحيح لأصحاب الدخل المنخفضة، والأخذ بهذا المبدأ يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، بالتالي فإن الأزواج الضريبي يؤدي إلى انتهاك مبادئ العدالة الضريبية، ومنها مبدأ المساواة الذي لم يتم تحقيقه. (حسين، ٢٠٢٠، ص ٢٨٠).

٥/٢ شروط حدوث الأزواج الضريبي:

١- وحدة الشخص المكلف بالضريبة: لا بد لتكون ظاهرة الأزواج الضريبي أن يكون الشخص المكلف بالضريبة بشكل مكرر هو الشخص ذاته، وهو شرط صريح لا يثير جدلاً، ولكن يجب التمييز بين الأزواج القانوني الذي يستدعي وحدة الشخصية القانونية للمكلف بدفع الضريبة أكثر من مرة، وبين الأزواج الاقتصادي الذي يحدث بمجرد الوحدة الاقتصادية لدافع الضريبة، ويفيد المثال على ذلك؛ مسألة فرض ضريبة ما على أشخاص طبيعيين بعد فرضها على الشخص الاعتباري الذي يتكون منهم، يقتضي فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على إجمالي الأرباح التي حققتها شركة المساهمة لعام ٢٠١٧ على سبيل المثال، وبعد ذلك يتم فرض ضريبة أرباح الأوراق المالية على توزيعات أرباح المساهمين في نفس العام، ومن الجانب

القانوني: لا يسمح بالقول إنها حالة ازدواج ضريبي؛ لأن الضريبة الأولى فرضت على الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً مستقلاً عن المساهمين فيها، في حين أن الضريبة الثانية فرضت على الشركاء المساهمين بوصفهم أشخاصاً طبيعيين متميزين عن الشركة، فإن الشرط المتعلق بوحدة المكلف بالضريبة غير متوافر هنا، أما من الجانب الاقتصادي فالازدواج الضريبي قائم؛ لأن الشركة ماهي إلا مجموع الشركاء المساهمين فيها، وبالتالي فإن أرباحها عبارة عن مجموع أرباحهم، لذا يكون الشريك المساهم هو من يتكبد في المحصلة عبء الضريبتين المفروضتين على أرباح الشركة عند تحقيقها، وكذلك عند توزيعها.

٢- **وحدة الوعاء الضريبي:** أي وحدة المادة التي تخضع للضريبة، نظراً لكون هذه المادة دخلاً أم رأس مال، ويعني ذلك أن تكون الضريبة متماثلة يتم فرضها مرتين، أو أن تفرض ضريبتان من نفس النوع على المال ذاته، مثلاً بأن تقوم إحدى السلطات في دولة أجنبية بفرض ضريبة الأرباح على عوائد الأوراق والسندات المالية التي يحوز عليها الشخص عربي الجنسية في بورصة الدولة الأجنبية التي يقيم فيها، وتقوم السلطات في الدولة العربية بإخضاعه لضريبة أرباح وتوزيعات البورصة الموجودة خارج بلاده على الشخص ذاته بناءً على رابطة الجنسية، فتعتبر هذه الحالة ازدواجاً ضريبياً؛ لأن الوعاء الضريبي الذي يتمثل بإيرادات الأوراق والسندات المالية تم إخضاعه لأكثر من ضريبة، أما إذا اختلفت المادة التي يتم إخضاعها للضريبة؛ فيستبعد الازدواج الضريبي ولو كان المكلف هو ذاته، وتم فرض الضرائب في المدة الزمنية نفسها، وعلى غرار ذلك: فرض ضريبة على عقار يحوز عليه المكلف، وضريبة على دخله الذي اكتسبه من أعماله التجارية، وأيضاً: ضريبة ثالثة على المرتب لكونه موظفاً، فإن الضرائب الثلاث الذي يتحملها هو المكلف ذاته، وعن المدة نفسها، ولكنها تكون على أوعية ضريبية مختلفة ومتعددة، فيدل ذلك على عدم وجود ازدواج ضريبي في هذه الحالة.

٣- **وحدة الضريبة:** يعتبر من الشروط الجوهرية، وتعني بأن تكون الضرائب المفروضة ذات نمط واحد، ويستوجب أن تكون الضريبة المفروضة على المكلف في

المرّة الأولى مماثلة لها في المرّة الثانية والثالثة، وبالتالي لا بد من توضيح الفرق بين الأزدواج الضريبي والتكرار الضريبي، فالتكرار يحدث عندما يتم معاودة واقعة فرض الضريبة في كل مرّة يتم تحصيلها، كذلك في الضرائب الجمركية عندما تتجاوز حدود دول عديدة برأ، ويتبين المغزى مما سبق إذا علم أن الفن الضريبي والمالي يتفاوت من دولة إلى أخرى؛ مما أدى إلى كون ضريبة ما تأخذ أسماً مغايراً لاسمها الذي تحمله في دولة أخرى، لذا يؤكد بعض الكتاب والفقهاء على لزوم تدخل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتحديد الضرائب التي تعتبر من نفس النوع، وذلك بغية تجنب الأزدواج الضريبي الدولي قدر المستطاع.

٤- وحدة المدة الزمنية أو وحدة الواقعة المنشئة للضريبة: إن التفاوت في المدة الزمنية التي فرضت فيها الضريبة يبطل الأزدواج الضريبي حتى إذا توافرت الشروط السابقة، فعند فرض ضريبة المرتبات والأجور على الموظف العام عن راتبه الذي استلمه لشهر فبراير ٢٠١٧ بعد فرض الضريبة نفسها عليه عن الراتب الذي استلمه لشهر يناير للعام نفسه؛ لا يتسبب ذلك في نشوء ظاهرة الأزدواج الضريبي؛ وذلك بسبب الفارق في مدة التكاليف في الحالتين.

وثمة جانب من أحد جوانب الفقه ينكر صفة الاستقلال عن شرط وحدة المدة؛ لأنه متعلق بشرط وحدة المادة التي تخضع للضريبة، وكما لوحظ في المثال السابق أن المادة التي تتعرض للضريبة في شهر فبراير (وهي راتب الموظف عن هذا الشهر) مختلفة عن المادة التي تتعرض للضريبة في شهر يناير (وهي راتب الموظف عن شهر يناير)، فإن الشرطين قد تخلفا معاً، وذلك يدعم رأي بعض الفقهاء الذين يفرقون بين الدخل الذي ينبغي فيه ارتباط شرط وحدة المدة بشرط وحدة الوعاء الضريبي، وبين رأس المال الذي قد يستقل فيه شرط وحدة المدة تماماً عن شرط وحدة المادة التي تخضع للضريبة، كما يستوجب في هيكل الضرائب الغير مباشرة: أن تصبح الظاهرة المنشئة للتكاليف الضريبي واحدة، حتى تتكون ظاهرة الأزدواج الضريبي؛ وكما تبين فيما سبق عن الضرائب الجمركية التي تكون مفروضة من قبل الجهات الرسمية لعدة دول على البضائع التي تتجاوز حدودها وهو مثال يفيد ويوضح أن الواقعة المنشئة

لكل ضريبة تكون مختلفة عن غيرها من الضرائب، وذلك بتفاوت الحدود التي تمر عبرها البضاعة بشكل متكرر. (مراد، ٢٠١٨، ص ٩٦) نقلاً عن (جميل الصابوني، ٢٠١٢)، (شوقي جاد، ٢٠١٦).

٦/٢ اتفاقات الازدواج الضريبي:

تعتبر الاتفاقات الجبائية الدولية من المصادر المهمة للجباية الدولية، حيث تتيح القوانين الداخلية للدول بالإضافة إلى قواعد وطرق تنسيق وتنظيم العلاقات الضريبية فيما بينهم، وتشكيل طرق الحلول للمشاكل الضريبية على الصعيد الدولي. وتحيط تلك الاتفاقيات الدولية بأنها معاهدات دولية تخضع للقانون الدولي، يتم تعريفها وفقاً لاتفاقية "فيينا" للمعاهدات بأنها: "اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر ويخضع للقانون الدولي، سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية التي تنطبق عليه".

يبين التعريف السابق أنه من الممكن أن تتنوع تسميات المعاهدة الدولية، لكن يستلزم أن تتم بين دولتين أو أكثر، وتشرط أن تكون مكتوبة وموثقة، بحيث لا يتم الاعتماد على الاتفاق الشفوي بين الدولتين على أساس أنها معاهدة دولية، ومن اللوازم الأساسية أن أية معاهدة دولية لا بد أن ينجم عنها نتائج قانونية دولية تنعكس على الحقوق التي تخول للدولة أن تكون طرفاً في المعاهدة، ومهام وواجبات لا بد من الالتزام بها.

بالتالي؛ فإن المعاهدات الدولية يكون محورها الأساسي الضريبية، فهي مغايرة عن الاتفاقيات التي تشمل البعض من النصوص والأحكام الضريبية، مثل: اتفاقيات التعاون في المجال العلمي أو التقني أو الثقافي، وتتميز المعاهدات الدولية بأن موضوعها عام، وتساعد على تنسيق العلاقات الضريبية بين دولتين أو أكثر على مزيج من الضرائب، مثال عليها: الضريبة على الدخل والثروة.

والأساس هنا ألا يحدث أية تناقض في القوانين والنظم الضريبية للدول تجاه جوهر ومحتوى الاتفاقيات الجبائية التي تعقدها، وتمثل القوانين الضريبية مصدراً لا يمكن

الاستغناء عنه لتوضيح المصطلحات والنصوص المبهمة، لكن من الممكن حدوث تناقض فيما بينهم، وذلك لأن الاتفاقيات تملك مكانة أعلى وأسمى من القانون الداخلي للدولة، وبالتالي هي التي تعتمد وتطبق. (إيمان، ٢٠١٠، ص ٣٨).

وهناك نوعان من الاتفاقات الجبائية:

١ - **اتفاقات جبائية ثنائية:** هي التي تعقد بين دولتين فقط، وهي الأكثر انتشاراً، ومما تتميز به تيسير الوصول إلى اتفاق حول الإجراءات والأساليب التي تساعد على تنسيق العلاقات الضريبية بين الدولتين المتعاقبتين، وتفادي نشوء مشكلة الازدواج الضريبي على عاتق كل من المكلفين في البلدين، وتعتبر أكثر كفاءة لدفع تلك المشكلة، ولكن نطاق تطبيقها محصور بالدولتين فقط.

٢ - **اتفاقات جبائية متعددة الأطراف:** هي التي تعقد بين أكثر من دولتين: من غير المعتاد أن يتم إبرام تلك المعاهدات، وذلك لأن التوصل إلى الحلول المتصلة بالمشاكل الضريبية بين مختلف الدول تعد عملية شاقة ومعقدة، وتحتاج إلى بذل جهد و طاقة للتنظيم لتلبية حاجات جميع الدول، وهذه الاتفاقيات لها استطاعة أوسع على حل مسألة التعدد الضريبي، وعلى وجه الخصوص: الحالة الثلاثية في فرض الضريبة على المكلف. (إيمان، ٢٠١٠، ص ٣٩).

المحتوى العام للاتفاقات الجبائية الدولية:

تعتبر الاتفاقية النموذجية لكل من: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الأمم المتحدة؛ الأساس الذي تستوحي منه الدول الاتفاقات الجبائية الخاصة بينهم، وتتضمن تلك الاتفاقات معاهدات من ثلاثين مادة أو أكثر، وتقسم إلى أربع مجموعات.

تتألف المجموعة الأولى من مواد تمهيدية، يتبين منها نطاق تطبيق الاتفاقية في الضرائب، والمكلفين، والحدود المكانية التي تطبق فيها الاتفاقية. وتعمل المجموعة الثانية على تقسيم الحق بين الدولتين المتعاقبتين فيما يخص فرض الضرائب، أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي تمتلك التقنيات والأساليب الخاصة لمعالجة مشاكل

الازدواج الضريبي الدولي. وبالنهاية فإن المجموعة الرابعة والأخيرة: عبارة عن إجراءات تتعلق بمكافحة الغش والتهرب الضريبي الدولي، وإجراءات ختامية خاصة بتحديد تاريخ التحاق الاتفاقية نطاق التنفيذ وإنهائها.

أولاً: مواد تمهيدية: إن الاتفاقات الجبائية الدولية تحتوي على مجموعة من المواد التمهيدية كغيرها من المعاهدات الدولية، حيث يتم عرض مجموعة من التعاريف من أجل بعض المصطلحات المستخدمة في نصها وتحديد نطاق تطبيق هذه الاتفاقية. وتتكون في الغالب من:

١- **مجال تطبيق الاتفاقية:** يشمل كلاً من الضرائب والمكلفين والحدود المكانية التي يتم فيها تطبيق الاتفاقية المنعقدة، أما النطاق الزمني لتطبيق الاتفاقية فيأتي في المواد الختامية.

٢- **التعاريف:** توضح الاتفاقية مجموعة من التعاريف لمجموعة من المصطلحات التي تم استخدامها في نصها، مما يساعد ويجيز تحديد نطاق الاختصاص الضريبي لجميع الدول المتعاقدة، وعلى سبيل المثال توضيح المقصود من مصطلح شخص (شخص طبيعي أو شركة)، ومصطلح المقيم، والمنشأة المستقرة، حيث يتيح ويأذن هذا المفهوم أن من حق الدولة التي تتواجد المنشأة في حدودها الإقليمية فرض الضريبة عليها. ولكن من المحتمل أن تتعرض الجهات المختصة إلى عواقب ومشاكل عند تنفيذ الاتفاقية، تتعلق بصعوبة تفسير مصطلحات لم يتم التعرض لها وتعريفها في نص الاتفاقية، وفي هذا الموقف يتم الرجوع إلى القانون الضريبي للدولة، من أجل توضيح وتفسير ذلك المصطلح، إلا أن هذا الإجراء في الحقيقة قد يحدث ازدواجاً ضريبياً، نتيجة للفاوت والاختلاف في التفسيرات التي تعطيها كل دولة، وفي هذا الموقف تعمل الجهات المختصة للدولتين على التوصل إلى تفسير واحد.

ثانياً: توزيع الحق في فرض الضريبة: يتم تحديد الدولة التي لها الصلاحية في فرض الضريبة لكل نوع من أنواع الدخول من خلال الاتفاقية الجبائية، فيمكن أن تسمح الاتفاقية بإعطاء الحق إلى إحدى الدولتين المتعاقدين؛ أي: إما أن تكون دولة

الإقامة لها الحق في فرض الضريبة، أو يكون الحق في فرض الضريبة لدولة المصدر، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون للدولتين الحق في فرض الضريبة.

ثالثاً: تفادي الازدواج الضريبي: تختفي مشكلة الازدواج الضريبي فوراً إذا أعطت الاتفاقية حق فرض الضريبة لدولة واحدة دون الأخرى، ولكن إذا كان للدولتين الحق في فرض الضرائب فينبغي مقابل ذلك: اتخاذ والالتزام بتقنيات وأساليب لإزالة هذه المشكلة، ووفقاً للاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ توجد طريقتان رئيسيتان لتجنب الازدواج الدولي، وهما طريقة الخصم، وطريقة الإعفاء.

رابعاً: الإجراءات الختامية: هي عبارة عن مجموعة من البنود الخاصة بإجراءات مكافحة الغش والتهرب الضريبي الدولي وتنفيذ الاتفاقية.

١- مكافحة الغش والتهرب الضريبي الدولي: وهو هدف تسعى الاتفاقات الجبائية إلى بلوغه، بعد التخلص من الازدواج الضريبي الدولي، حيث تندرج مع الاتفاقات الجبائية عادة مجموعة من الإجراءات الخاصة بوجود اتصال بين الجهات المختصة للدولتين وتبادل المعلومات فيما بينهما للمساعدة في تحصيل الضرائب.

٢- تنفيذ الاتفاقية: وتندرج مجموعة من العناصر التالية:

- دخول الاتفاقية نطاق التنفيذ وإنهاؤها.

- آليات تهدف إلى توليد مجموعة من الحلول الخاصة بالعوائق المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

- مبدأ عدم التمييز. (إيمان، ٢٠١٠، ص ٦٠).

الجهود الدولية لتطوير الاتفاقات الجبائية الدولية:

الاتفاقات التي تعمل على تجنب الازدواج الضريبي لها أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية في الدول، وهذه الاتفاقات تتميز بالإلمام التام بجميع العناصر، وتعقد بين دولتين لتجنب ظاهرة الازدواج الضريبي على الدخل، وتعتمد غالبية اتفاقيات الضرائب في

العالم على نموذجين: النموذج الأول: هو نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الدخل ورأس المال OECD Model، والنموذج الثاني: هو نموذج الأمم المتحدة بين الدول المتقدمة والدول النامية UN Model.

أولاً: غرفة التجارة الدولية: قامت غرفة التجارة الدولية من ابتداء نشأتها عام ١٩٢٠ م القيام بتحديد حل لمشكلة الازدواج الضريبي الدولي، لما له من انعكاسات خطيرة وسلبية على الاستثمارات الدولية وحركة التجارة الدولية، وعلى ذلك أجرت غرفة التجارة الدولية الكثير من الدراسات التي سعت إلى القيام بوضع حلول لمشكلة الازدواج الضريبي الدولي، حيث أتاحت مجموعة من الحلول والتوصيات لمعالجة مشكلة الازدواج الضريبي.

ثانياً: عصابة الأمم: الجوهر الأساسي لحل مشكلة الازدواج الضريبي الدولي هو جهود ومبادرات عصابة الأمم؛ من خلال عمل عصابة الأمم على تأسيس وتكوين لجنة للضرائب للدراسة والبحث حول مشاكل الازدواج الضريبي الدولي، حيث فوضت تلك اللجنة لجاناً ثانوية في قيامها بدراسة التشريعات الضريبية للدول للمعرفة والادراك بكيفية فرض الضريبة، والتعرف على الأسس والأساليب المعتمدة على فروضها على المؤسسات الوطنية والأجنبية، بداية: قامت بعقد مؤتمرها في المكسيك عام ١٩٤٣ م، ونتجت عنه إتمام عقد اتفاقية ثنائية لمنع الازدواج الضريبي، وتعتبر من الاتفاقيات الهامة لكونها تعزز مصالح الدول النامية، وقامت بإعادة بناء وتكوين تلك الاتفاقية بواسطة لجنة ضريبية في لندن بحيث صححت الاتفاقية بما يخدم مصالحها، وينتهي دور عصابة الأمم حيث قامت بتفويض هيئة الأمم المتحدة للقيام بإتمام الحلول الخاصة بالازدواج الضريبي الدولي.

ثالثاً: هيئة الأمم المتحدة: بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية اتضحت على الصعيد الدولي منظمة الأمم المتحدة، وكانت تهدف إلى حفظ الأمان والسلم الدوليين، ومن أهداف هيئة الأمم المتحدة: أن يتم تحقيق التعاون الدولي في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الدولية، فعملت على تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تضمن

جميع المسائل المالية إلى لجنة المالية العامة، وعملت هذه اللجنة على إنشاء العديد من البحوث والدراسات المتعلقة بمشكلة الأزواج الضريبي الدولي وأساليب علاجه.

وتسعى هذه اللجنة إلى إصدار الأبحاث الضريبية، وأيضاً موسوعة الاتفاقية الضريبية الدولية الخاصة، التي تعمل على معالجة الأزواج الضريبي، وهذه اللجنة قامت بعمل دراسات كثيرة عن الضريبة التي تفرض على الأجانب وأصحاب رأس المال الأجنبي، والمنافع المقدمة إليهم ولكن لم تحظى بأي تعاضد من الدول الأخرى بصددهذه الدراسات التي تختص بمعالجة مشكلة الأزواج الضريبي الدولي.

رابعاً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العديد من المبادرات، وبذلت جهداً كبيراً للقضاء على الأزواج الضريبي ذو التأثير السلبي على التجارة الخارجية، والاستثمار، وفي بداية نشوء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) قامت بتأسيس اللجنة الضريبية للمنظمة في عام ١٩٥٦م، حيث كان عمل اللجنة الرئيسي إعداد مشروع خاص للحد وتجنب الأزواج الضريبي الدولي، وأصدرت تقريراً بعنوان: القضاء على الأزواج الضريبي الدولي، ونشرت منظمة (OCDE) الاتفاقية الخاصة بالأزواج الضريبي في عام ١٩٦٦م، وتعتبر هذه الاتفاقية أحد المراجع الرئيسية والهامة التي لا يمكن التخلي عنها عند إبرام الاتفاقات الجبائية الخاصة بمشكلة الأزواج الضريبي.

خامساً: اتفاقية الاتحاد الأوروبي للتحكيم الضريبي: في عام ١٩٩٠م أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية للحد من المنازعات الضريبية، وعواقب الأزواج الضريبي، حيث إنه تبنى التحكيم كوسيلة أساسية ورئيسية لتجنب المنازعات وحل المشاكل المتعلقة بالأزواج الضريبي، وأجبرت الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية على عدم انتقال القضية إلى التحكيم إلا بعد مرور ثلاثة أعوام من ظهورها. (حسين، ٢٠٢٠، ص ٢٨٦).

مراحل إبرام الاتفاقات الدولية:

أولاً: مرحلة المفاوضات: تعتبر من أول المراحل عند إبرام المعاهدة الدولية، وتحدث

المفاوضات للمعاهدات الثنائية من خلال الدوائر السياسية للدولتين المهيئتين لعقدها، وتعقد ما بين وزير خارجية أياً من الدولتين وبين النائب السياسي للدولة الأخرى، ويقومون من لديهم خبرة فنية بمساعدتهم، ولا بد من التقديم للمتفاوضين بأن يكون لديهم الصلاحية من خلال مستند صادر بشكل مبدئي عن رئيس الدولة، من خلال الإتاحة لهم بإجراء المفاوضة وإبرام المعاهدة. أما بخصوص الاتفاقات الجبائية الدولية؛ فتتم مرحلة المفاوضة، والتي على الأغلب ما تعقد بمشاركة الأجهزة التالية للدولتين:

- وزارة الخارجية: تقوم بالاعتناء بالناحية الدبلوماسية والسياسية للمفاوضات.

- وزارة المالية: وعلى وجه الخصوص "مديرية التشريع الجبائي" التي تختص بالجزء التقني للمفاوضات، ويقوم المتفاوضون باقتراح آراء الإدارات الأخرى المعنية بالاتفاقية، وأيضاً الاقتراحات الخاصة بالاقتصاديين أصحاب الأنشطة الدولية، عبر تجسيدهم للمشاكل والعقبات التي تتعرض لها من الناحية الجبائية عند امتدادهم للأنشطة الخاصة بهم خارج بلادهم.

وقبل أن يتم البدء: لا بد من اختيار اللغة التي تتم بها المفاوضة للقيام بتحرير الاتفاقية؛ فإذا كان هناك اختلاف في اللغة فيتم انتقاء لغة أحد الدولتين، أو يقومون بالاتفاقية على إحدى اللغات العالمية كالإنجليزية، العربية، الفرنسية، وغيرها الكثير، وهناك الإمكانية لكتابة المعاهدة بلغة واحدة، أو أكثر من لغة، لكن لا بد من توضيح أنها تكون بنفس القوة القانونية للنصوص المذكورة باللغات المختلفة.

عند الانتهاء من اختيار لغة المفاوضة، والتي يتم التحرير بها تتم عملية تشكيل وصياغة النص المتفق عليه، ومن المتعارف عليه أنه لا بد أن تحتوي المعاهدة بداية على مقدمة، أو يتم سرد أسماء المتفاوضين، والغاية التي من خلالها تعقد تلك المعاهدة، ومن ثم تشير إلى بنود متتابعة ومرقمة، وتقوم بتوضيح المسائل التي تم الاتفاق عليها، وتأتي بعدها نصوص تذكر فيها تاريخ نفاذ المعاهدة، والمدة الزمنية

التي تعمل عليها، والخطوات التي يتم اتباعها لتبادل التصديقات، وفي نهايتها: يختم نص المعاهدة بتوقيعات نائبي وممثلي الدولتين أو الدول المشاركة في إبرامها، وتعد كإشعار ملزم به ولكن بشكل مبدئي، وقد لا تكون ملزمة إلا عند التصديق عليها من الجهة المعنية والمخولة دستورياً، ولا تقدم للمتفاوضين السيطرة للإبرام النهائي للمعاهدة.

ثانياً: مرحلة التوقيع: بعد صياغة نص الاتفاقية بشكل نهائي، يتم التوقيع عليها من قبل أحد الأطراف المتفاوضة والمؤهلة لذلك، فقد لا يكون للتوقيع قوة إلزامية للدولتين المتعاقبتين إلا في حالة أن يكون لأحد الدولتين نية في ذلك أو أن المعاهدة نصت على ذلك، فإن كان للتوقيع قوة إلزامية، فيتم العودة في تلك الحالة إلى القانون الداخلي للدولة المتعاقدة للتحقق من مدى كفاية الإجراء لالتزاماتها، أما في حالة لم يكن للتوقيع قوة، فيكون الإجراء فقط للتحقق من صحة نص المعاهدة دون إلزام وإجبار إحدى الدولتين المتعاقبتين بتطبيقها.

ثالثاً: مرحلة التصديق: يعرف التصديق بأنه: إجراء خاص تعلن الدولة به رسمياً قبولها الالتزام بالمعاهدة، وهو إجراء أساسي، وبدونه لا تتقيد الدولة بالمعاهدة التي وقعها ممثلها. فالتصديق عبارة عن: الإقرار الصادر من السلطات الداخلية المختصة بالموافقة على المعاهدة، والذي يجعل الدولة تلتزم بها نهائياً.

ويتم التصديق على المعاهدة الدولية من جانب الجهة الحكومية المصرح لها بذلك، على حسب كل دولة ودستورها، وبالغالب تكون هذه الجهة تمثل في رئيس الدولة، ويعتبر الطرف الذي لديه السلطة والصلاحيات في التصديق على المعاهدة التي وقع عليها ممثل الدولة، بشرط أن يتم قبولها من طرف البرلمان، الذي يتم إسناد مهمة دراسة المشروع والتصويت عليه، فعندما يتم الموافقة عليها، يقوم رئيس الدولة بإجراء التصديق.

والقانون الدولي لم يتم بتحديد أسلوب معين يتم اتباعه في التصديق على المعاهدات، ولكن ترك ذلك لكل دولة بحيث يقوم القانون الداخلي لها بوضع الإجراءات المناسبة للتصديق. ولقد ذكر أنه حسب العرف يتم إثبات التصديق في وثيقة مكتوبة تحتوي على نص المعاهدة أو الإشارة إليها، وتوقع من طرف رئيس الدولة ومن طرف وزير خارجيتها. وكانت الغاية من ربط التزام الدولة بالمعاهدة بإجراء التصديق عليها؛ لكي تحصل على فرصة لإعادة النظر بما جاء في نص تلك المعاهدة قبل أن تلتزم بها نهائياً. ويمكن أن ترى الدولة، أن المعاهدة التي اتفق عليها ممثلها والجهات المتفاوضة، قد تكون متعارضة مع مصالحها أو تقلل من حقوقها، أو قد تستجد ظروف تدعوها إلى العدول عن وجهة نظرها؛ فيمكنها تفادي الأمر بالامتناع عن التصديق. ويجب ألا يقتصر الطرفان على إكمال إجراءات التصديق على المعاهدة كل من جهته، بل يجب أن يعلم الطرفان بذلك، ويكون ذلك عبر تبادل وثائق التصديق، وتحرير محضر أو بروتوكول من نسختين يثبت فيه ما تم تبادله من وثائق، ويوقع عليه ممثلو الدولتين.

رابعاً: مرحلة نشر المعاهدة: إن إصدار ونشر المعاهدة هو: عبارة عن أداء داخلي يضيف للمعاهدة صفة قانونية، من أجل أن تلتزم بها السلطات الدولية، يعني ذلك أن الترويج للمعاهدة من خلال نشرها في الصحف الرسمية للدولة يجعلها عامة ويمكن الاطلاع عليها من قبل الجميع. (إيمان، ٢٠١٠، ص ٤١).

٧/٢ آليات معالجة الأزدواج الضريبي:

أولاً: إمكانية تجنب الأزدواج الضريبي الداخلي: لا توجد صعوبة في إزالة الأزدواج الضريبي الداخلي الناتج عن أسباب التشريعية الغير مقصودة، إذ كل ما يحتاج إليه الأمر هو تعقب حالات الأزدواج الضريبي الاقتصادي، الناتجة عن السبب التشريعية، فيتم تلافي الأزدواج الضريبي من خلال القيام بتعديلات تشريعية مناسبة. أما إذا كان الأزدواج الضريبي الداخلي ناتجاً عن أسباب مالية؛ فلا توجد طريقة لتجنبه، وذلك بسبب أن الأزدواج الضريبي الداخلي كان مقصود الحدوث بفعل المشرع والدولة، إلا

في حالة واحدة يمكن تجنب هذا الازدواج، وهو إذا اقتنعت الدولة والمشرع بالبحث عن وسائل تمويل أخرى، وهذا ما يجب أن تسعى الدولة لتحقيقه. وفي حال كان الازدواج الضريبي الداخلي ناتجاً عن أسباب إدارية، مثل: تزايد عدد السلطات التي تفرض الضرائب، وهذا النوع تكون الدولة قادرة على تجنبه؛ من خلال إعطاء كل سلطة مالية الاختصاص المالي الخاص بها، فهكذا تختص كل الأجهزة المحلية بفرض ضرائب معينة، أو تقتصر فحسب على تحصيل حصة محددة من الضرائب الموجودة في حدودها الإقليمية.

ثانياً: إمكانية تجنب الازدواج الضريبي الدولي:

الطريقة الأولى: طريقة الإعفاء من الضريبة:

الحالة الأولى: عندما يكون الإعفاء الضريبي من ناحية دولة واحدة؛ فإن الدولة تقوم بالإعفاء من الضريبة لعناصر الدخل التي تكون من مصادر أجنبية للشخص الذي يقيم فيها، ويكون من حق الدولة الثانية التي تعتبر مصدر الإيراد بأن تفرض عليه الضريبة.

الحالة الثانية: عندما يكون الإعفاء الضريبي من ناحية دولتين، وبناءً على ذلك يتم عمل اتفاقيات ثنائية بين الدولتين، وتقوم هذه الاتفاقيات على تجنب ظاهرة الازدواج الضريبي، وبموجب هذا الاتفاق تقوم الدولة الموطن بمنح الدولة التي تكون مصدر للإيراد الحق في فرض الضريبة على عناصر الدخل، وبالمقابل لذلك تقوم دولة الإقامة بإعفاء الممول من الضريبة المستحقة على هذا الدخل.

الطريقة الثانية: طريقة خصم ضريبة من ضريبة:

الحالة الأولى: خصم ضريبة من ضريبة من جانب واحد، وذلك من خلال قيام دولة الإقامة بحسم الضريبة الذي قام بدفعها الممول في دولة المصدر من كامل الضريبة المستحقة عليه.

الحالة الثانية: خصم ضريبية من ضريبة وفقاً لاتفاقيات ثنائية، وذلك بناءً على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي تقام بين دولتين، وذلك من واقع قيام دولة الإقامة بحسم الضرائب على الدخل الذي قام بدفعها المقيم في دولة المصدر من مجموع الضريبة التي تستحق عليه في دولة إقامته، ومن الممكن ألا ينتفع بها المستثمر الأجنبي إذا لم تقم دولة المصدر بإعفاء نشاطه من الضريبة، وعلى ذلك تضمنت اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على اعتبار الضرائب التي قامت بالإعفاء عنها وفقاً لقوانين الاستثمار في دولة المصدر أن يتم حسمها من إجمالي الضرائب التي تستحق على الممول في دولة إقامته. (فتوح، ٢٠١٩، ص ٣٧).

الطريقة الثالثة: المعاهدات الدولية:

المعاهدات متعددة الأطراف أو الثنائية؛ تعتبر من أفضل الوسائل تأثيراً في تجنب الازدواج الضريبي، وغالباً تهدف المعاهدات الدولية إلى تقسيم الاختصاص الضريبي بين الدول المتعاقدة، وتوجد أمثلة على ذلك؛ مثل: أن يتم فرض الضرائب على الدخل العقارية الموجودة في دولة العقار، وفرض الضرائب على فوائد السندات وأرباح الأسهم للدولة المصدرة لها، أي: الدولة المدينة، ولكن بعض المعاهدات أثبتت أن هذا الحق يكون للدولة الدانئة، التي يقطن فيها مالك السندات والأسهم، ويصبح فرض الضرائب على أرباح الشركات للدولة التي يتواجد فيها المركز الرئيسي للشركة، وفرض الضرائب على فوائد الديون العادية لدولة موطن الدائن.

المعاهدات الدولية تعتبر من أقوى الوسائل للحد من ظاهرة الازدواج الضريبي، وذلك بسبب أن قواعد القانون الدولي مبنية على الاحترام المتبادل بين الدول، والالتزام بهذه القواعد بين الدول، فالدول التي تبرم معاهدات من هذا النوع فإنها تكون ملزمة بالتنفيذ الفعلي لجميع بنود المعاهدات، وعلى الرغم من الموافقة النظرية بين إدارات الدول فيما يختص بآليات الازدواج الضريبي، يكون الواقع أن الدول تخالف العلاقات الدولية، مثل: انتهاكات الدول العظمى لقواعد المعاملات الاقتصادية الدولية؛ كاستخدام التصاريح الخاطئة من أجل حماية شركاتها من التهرب الضريبي. (مفتاح، ٢٠١٨، ص ٨٨).

٨/٢ العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والازدواج الضريبي:

من مراجعة الأدبيات النظرية للازدواج الضريبية وإجراءات الحد منها؛ فإننا لم نجد تصوراً واضحاً لدور أنظمة المعلومات المحاسبية للكشف عن الازدواج الضريبية، ولكننا في هذا المحور سنتطرق لذكر العلاقة بينهما بناءً على ما تم ذكره عن نظم المعلومات المحاسبية والازدواج الضريبي. حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في تزويد الإدارات المختلفة بالمعلومات المناسبة؛ لصنع القرار الذي بموجبه تتحقق أهداف الوحدة الاقتصادية، وأن تتصف المعلومات المحاسبية بدرجة مناسبة من الملاءمة وأن تكون دقيقة خالية من التعقيد بحيث تعبر عن العمليات والأحداث الواقعة بمصدقية كافية، حيث إن نظم المعلومات المحاسبية تقوم بالعديد من الوظائف، إحدى هذه الوظائف: الرقابة الداخلية، حيث إن انخفاض مستويات الرقابة يؤدي إلى العديد من الثغرات التي تحد من الكشف عن الازدواج الضريبية الداخلية، وغياب الاتصال بين العاملين في نظم المعلومات المحاسبية يسبب حدوث الازدواج الضريبي، ونتيجة لتلك العوامل قد يتم تسجيل المدخلات للنظام أكثر من مرة من غير قصد مما يؤدي إلى الازدواج الضريبي، وهذا بدوره يعتبر عاملاً في زيادة مستويات المخاطرة المحتملة التي تتعرض لها المنشأة، وقد يحدث الازدواج الضريبي نتيجة بعض السلوكيات التي تمارسها بعض الكيانات الاقتصادية بسبب شراء نظام معلومات محاسبي لا يتوافق مع متطلبات القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب المطبقة بالدولة، مما يجعلها ملزمة بإجراء التعديلات التي تتلاءم مع المتطلبات التي تفرضها الهيئات؛ حيث تقع بمشكلة غياب نظام متكامل يخدم جميع العمليات والأحداث الواقعة لمدة زمنية معينة، واستخدام أنظمة مساعدة قد تؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي عند التحول بين الأنظمة، وعلى ضوء ذلك لا بد أن تتسم أحكام النظام الضريبي بالثبات النسبي وتجنب القيام بإجراء تعديلات مستمرة على النظام الضريبي، وهذا ما سوف يتم تأكيده أو نفيه من خلال استطلاع آراء مجتمع المحاسبين.

٣ الدراسة الميدانية

تم تجميع البيانات الأولية من خلال استبيان إلكتروني ، تم توزيعها على (المحاسبين والماليين)، ومن ثم تم تفريغ الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

١/٣ صدق وثبات أداة الدراسة:

الاتساق الداخلي: من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، كما هو موضح فيما يلي:

١. الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول: نظم المعلومات المحاسبية

جدول ١: معاملات الارتباط لفقرات البعد الأول من المحور الأول - موثوقية نظم المعلومات المحاسبية			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية	٠.٥٢٤	٠.٠٠٠
٢.	لا يمكن الاعتماد على البيانات التي تنتجها البرامج المحاسبية	٠.٧٢٩	٠.٠٠٠
٣.	البرامج المحاسبية التي تستخدمها الشركات والمؤسسات تعتبر من البرامج التي لا تحقق الكفاءة والفاعلية في العمل	٠.٦٨١	٠.٠٠٠
٤.	المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية لا تغطي كافة أنشطة العمل	٠.٦٨٤	٠.٠٠٠
٥.	البرامج المحاسبية لا توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	٠.٥٨٣	٠.٠٠٠

من خلال جدول ١ يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بمعنى أن معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات البعد الأول من المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأذواج الضريبية - دراسة ميدانية -

د/ كريمة حسن محمد محمد

جدول ٢ : معاملات الارتباط لفقرات البعد الثاني من المحور الأول - موازنة نظم المعلومات المحاسبية للنظم والقوانين الضريبية			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	٠.٧٩٨	٠.٠٠٠
٢.	البرامج المحاسبية توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	٠.٧٧٥	٠.٠٠٠
٣.	البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية	٠.٧٤٩	٠.٠٠٠
٤.	يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائياً	٠.٥٣٣	٠.٠٠٠
٥.	البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائماً	٠.٦٥٧	٠.٠٠٠

من خلال جدول ٢ يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بمعنى أن معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات البعد الثاني من المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول ٣ : معاملات الارتباط لفقرات البعد الثالث من المحور الأول- إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	يتم التأكد من أن النظام المحاسبي مصمم بطريقة تساعد المستخدم على بناء شجرة الحسابات بشكل دقيق تؤدي إلى أن المدخلات يتم تحويلها إلى الحسابات الصحيحة	٠.٧٤٧	٠.٠٠٠
٢.	يتم التأكد من أنه لم يتم إجراء تعديل أو حذف على القيد والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة	٠.٧٠٢	٠.٠٠٠
٣.	يتم التأكد من أن البيانات المدخلة إلى النظام هي من واقع عمليات فعلية	٠.٨٧٩	٠.٠٠٠

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأذواج الضريبية - دراسة ميدانية -

د/ كريمة حسن محمد محمد

جدول ٣: معاملات الارتباط لفقرات البعد الثالث من المحور الأول- إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٤.	يتم التأكد من أنه لم يتم إدخال نفس البيانات على البرنامج أكثر من مره	٠.٧٩٣	٠.٠٠٠
٥.	يتم التأكد من أنه لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات المختلفة	٠.٧٤٥	٠.٠٠٠

من خلال جدول ٣ يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بمعنى أن معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات البعد الثالث من المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

٢. الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الأزواج الضريبية

جدول ٤: معاملات الارتباط لفقرات البعد الأول من المحور الثاني - أسباب الأزواج الضريبية			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	سبق وأن فرض على الشركة نفس الضريبة أكثر من مرة	٠.٤٩٤	٠.٠٠٠
٢.	سبق وان قامت الشركة بدفع ضريبة معينة لأكثر من مرة في نفس الفترة الزمنية	٠.٧٧٩	٠.٠٠٠
٣.	تساهم انتشار المشاريع الدولية متعددة الجنسيات داخل بلدي في تعرض الشركة للأزواج الضريبية	٠.٧٠٠	٠.٠٠٠
٤.	سبق وان قامت الشركة بدفع الضريبة على نفس الدخل لأكثر من جهة ضريبية	٠.٧٠٥	٠.٠٠٠
٥.	تتوسع الدولة في فرض الضرائب من اجل مواجهة التكاليف المالية المرتفعة والمتزايدة للدولة الامر الذي، يؤدي الى فرض الضريبة الواحدة أكثر من مرة	٠.٦٠٩	٠.٠٠٠

من خلال جدول ٤ يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بمعنى أن معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات البعد الأول من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأزدواج الضريبية - دراسة ميدانية -

د/ كريمة حسن محمد محمد

جدول ٥: معاملات الارتباط لفقرات البعد الثاني من المحور الثاني - آثار الازدواج الضريبي			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	يمكن أن يخلق الازدواج الضريبي حواجز أمام المعاملات والأعمال التجارية الخاصة بالشركة	٠.٥٧٣	٠.٠٠٠
٢.	الازدواج الضريبي له تأثير سلبي على تنوع وجودة السلع والخدمات التي توفرها الشركة	٠.٥٨٠	٠.٠٠٠
٣.	يمكن أن يؤدي الازدواج الضريبي إلى إبعاد الاستثمار في مجال عمل الشركة	٠.٧٨٥	٠.٠٠٠
٤.	يمكن أن يمنع الازدواج الضريبي المستثمرين الأجانب من القدوم إلى بلدي والاستثمار بها	٠.٨٠٥	٠.٠٠٠
٥.	يمكن أن يمنع الازدواج الضريبي الاقتصاد في بلدي من المنافسة مع الشركات الأجنبية	٠.٧٤٣	٠.٠٠٠

من خلال جدول ٥ يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بمعنى أن معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات البعد الثاني من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول ٦: معاملات الارتباط لفقرات البعد الثالث من المحور الثاني - تجنب الازدواج الضريبي			
م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	يجب أن تتوفر آلية فعالة لتسوية المنازعات لجميع حالات الازدواج الضريبي التي تؤثر على الأعمال في منطقة ضريبة الدخل	٠.٥٨٦	٠.٠٠٠
٢	تخفيض تكاليف الإدارات الضريبية يساهم في الحد من الازدواج الضريبي	٠.٥١٢	٠.٠٠٠
٣	تساعد حماية القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات مع التركيز على خفض تكاليف المنازعات في تقليص ظاهرة الازدواج الضريبي	٠.٧٠٢	٠.٠٠٠
٤	توفير ضمان لحل نزاعات الازدواج الضريبي في الوقت المناسب يساعد على عدم تكراره مستقبلا	٠.٧١٨	٠.٠٠٠
٥	توفير ضمان نظام ضريبي عادل يمكن التنبؤ به له دور كبير في الحد من الازدواج الضريبي	٠.٨٠٢	٠.٠٠٠

من خلال جدول ٦ يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بمعنى أن معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات البعد الثالث من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول ٧: محاور الدراسة ومعامل الارتباط لكل محور بالدرجة الكلية			
المحور	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	البعد الأول: موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	٠.٣٠٥	٠.٠٠٣
	البعد الثاني: مواءمة نظم المعلومات المحاسبية للنظم والقوانين الضريبية	٠.٥٤٠	٠.٠٠٠
	البعد الثالث: اجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية	٠.٧٣٣	٠.٠٠٠
المحور الثاني	البعد الأول: أسباب الازدواج الضريبي.	٠.٢٨٦	٠.٠٠٩
	البعد الثاني: آثار الازدواج الضريبي	٠.٤٩٠	٠.٠٠٠
	البعد الثالث: تجنب الازدواج الضريبي	٠.٦٠٧	٠.٠٠٠

يتضح من خلال جدول ٧ أن معاملات الارتباط توضح أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05 بمعنى أن معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً.

ثبات الاستبانة:

جدول ٨ : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة			
المحور	البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	البعد الأول: موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	٥	٠.٦٤١
	البعد الثاني: مواءمة نظم المعلومات المحاسبية للنظم والقوانين الضريبية	٥	٠.٧٤١
	البعد الثالث: إجراءات فحص نظم المعلومات	٥	٠.٨٢٣

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأزواج الضريبية - دراسة ميدانية -

د/ كريمة حسن محمد محمد

جدول ٨ : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة			
المحور	البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
	المحاسبية		
	جميع فقرات المحور الأول		٠.٧٥٨
المحور الثاني	البعد الأول: أسباب الأزواج الضريبي.	٥	٠.٦٧٣
	البعد الثاني: آثار الأزواج الضريبي	٥	٠.٧٣٩
	البعد الثالث: تجنب الأزواج الضريبي	٥	٠.٦٦٣
	جميع فقرات المحور الثاني		٠.٦٨٨
	جميع فقرات أداة الدراسة		٠.٧٦٧

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن: قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة بلغت (٠.٧٦٧) وهو معامل ثبات مرتفع نسبياً، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمغوروف سمرنوف (K-S Kolmogorov-Smirnov Test) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول ٩: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كولمغوروف سمرنوف		
المحور	البعد	القيمة الاحتمالية
المحور الأول	البعد الأول: موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	٠.006
	البعد الثاني: مواعمة نظم المعلومات المحاسبية للنظم والقوانين الضريبية	٠.004
	البعد الثالث: إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية	٠.037
المحور الثاني	البعد الأول: أسباب الأزواج الضريبي.	٠.002
	البعد الثاني: آثار الأزواج الضريبي	٠.000
	البعد الثالث: تجنب الأزواج الضريبي	٠.008

يتضح من الجدول السابق، أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع أبعاد ومحاور الدراسة كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني أن توزيع البيانات لهذه المحاور لم يكن يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك استخدمت الباحثة الاختبارات اللا معلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

٢/٣ اختبارات الفروض

١. ما مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية؟

قامت الباحثة بتطبيق اختبار مربع كاي (Chi-Square) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الأول - موثوقية نظم المعلومات المحاسبية، قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة	النتيجة	القرار
١	البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والعش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية	٣.٤٣	68.60 %	١.٠٩٨	٢٨.١٤٣	٠.٠٠٠	موافق	١
٢	لا يمكن الاعتماد على البيانات التي تنتجها البرامج المحاسبية	٢.٣٤	46.80 %	١.٠٤٨	٣٨.٨٥٧	٠.٠٠٠	محايد	٢
٣	البرامج المحاسبية التي تستخدمها الشركات والمؤسسات تعتبر من البرامج التي لا تحقق الكفاءة والفاعلية في العمل	٢.٢٩	45.80 %	٠.٩٨٠	٣٨.٢٨٦	٠.٠٠٠	محايد	٤
٤	المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية لا تغطي كافة أنشطة العمل	٣.١٠	62.00 %	١.١٠٥	١٧.٢٨٦	٠.٠٠٢	محايد	٣
٥	البرامج المحاسبية لا توفر كل الفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	٢.٧١	54.20 %	٠.٩٩٥	٢٨.٨٥٧	٠.٠٠٠	محايد	٥
	جميع فقرات المحور معاً	٢.٧٧	55.40 %	٠.٦٥٨	٤٢.٢٨٦	٠.٠٠٠	محايد	

يوضح جدول رقم ١٠ استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الأول وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

كانت أعلى استجابة على الفقرة رقم (١) والتي تنص على: " البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية" بمتوسط حسابي (3.43) ووزن حسابي (68.80%)، ويتضح من هذه العبارة أن بعض البرامج المحاسبية المستخدمة قد يوجد بها بعض الثغرات البرمجية التي قد تسمح لبعض المتلاعبين بالتلاعب في التقارير الضريبية المقدمة للجهاز المختصة. بينما كانت أقل استجابة على الفقرة رقم (٥) والتي تنص على: " البرامج المحاسبية لا توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون" بمتوسط حسابي (٢.٧١) ووزن نسبي ٥٤.٢%، ويتضح من هذه العبارة وجود بعض القصور لدى البرامج المحاسبية في توفير المستندات والتقارير الضريبية اللازمة.

بصفة عامة يتبين أن: المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ ٢.٧٧ والوزن النسبي يساوي ٥٥.٤% مما يدل على وجود درجة استجابة محايدة من قبل أفراد عينة الدراسة تجاه درجة موثوقية نظم المعلومات المحاسبية.

٢. ما مدى مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للنظم والقوانين الضريبية المطبقة؟

تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi-Square) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الأول - (مواعمة نظم المعلومات المحاسبية) للنظم والقوانين الضريبية المطبقة، قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة	النتيجة	الترتيب
١	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	٣.١٩	٦٣.٨٠ %	١.١٧١	١٢.٥٧١	٠.٠١٤	محايد	٥
٢	البرامج المحاسبية توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	٣.٥٩	٧١.٨٠ %	٠.٩٥٥	٣٥.٢٨٦	٠.٠٠٠	موافق	٣
٣	البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية	٣.٨١	٧٦.٢٠ %	٠.٧٨٦	٣٣.٨٨٦	٠.٠٠٠	موافق	٢
٤	يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائياً	٤.٢٩	٨٥.٨٠ %	٠.٨٧٠	٦٢.٥٧١	٠.٠٠٠	موافق بشدة	١
٥	البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائماً	٣.٤٣	٦٨.٦٠ %	١.٠٤٤	٢٠.٤٢٩	٠.٠٠٠	موافق	٤
	جميع فقرات المحور معاً	٣.٦٦	٧٣.٢٠ %	٠.٦٩٥	٢٢.٠٠٠	٠.٠٠٥	موافق	

يوضح جدول رقم ١١ السابق استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الأول وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

كانت أعلى استجابة على الفقرة رقم (٤) والتي تنص على: " يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائياً " بمتوسط حسابي (٤.٢٩) ووزن حسابي (٨٥.٨٠%)، ويتضح من هذه العبارة اتباع نظم المعلومات المحاسبية لنظام رقمي تسلسلي لإصدار التقارير المختلفة، الأمر الذي يساهم في التحكم في التقارير المتسلسلة الصادرة عن البرنامج، واكتشاف اختفاء أي مستند في حال تم اختفاؤه دون مبرر. بينما كانت أقل استجابة على الفقرة رقم (١) والتي تنص على: "يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة " بمتوسط حسابي (٣.١٩) ووزن نسبي ٦٣.٨٠%، ويتضح من هذه العبارة أن دائرة الضريبة تتابع بشكل دوري عملية تسجيل البرامج المحاسبية المختلفة وكافة التفاصيل المحاسبية الأخرى.

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأذواق الضريبية - دراسة ميدانية -

د/ كريمة حسن محمد محمد

بصفة عامة يتبين أن: المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ ٣.٦٦ والوزن النسبي يساوي ٧٣.٢% مما يدل على وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة تجاه مدى مواءمة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للنظم والقوانين الضريبية المطبقة.

٣. ما مدى فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية؟

قاموا الباحثات بتطبيق اختبار مربع كاي (Chi-Square) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الأول - (فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية)، قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول ١٢: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد الثالث من المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية							
م	الرقم	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة	النتيجة
١	٤.٠٧	٨١.٤٠%	٠.٧٢٩	٣٦.٦٢٩	٠.٠٠٠	موافق	٢
٢	٣.٨٧	٧٧.٤٠%	٠.٩٧٧	١١.٧١٤	٠.٠٠٠	موافق	٤
٣	٤.١٦	٨٣.٢٠%	٠.٨١٠	٢٨.١٧١	٠.٠٠٠	موافق	١
٤	٤.٠٠	٨٠.٠٠%	١.٠٣٦	٣٩.١٧١	٠.٠٠٠	موافق	٣
٥	٣.٨٦	٧٧.٢٠%	٠.٩٩٧	٣٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	موافق	٥
جميع فقرات المحور معاً		٧٩.٨٠%	٠.٧١٣	٢٧.٦٨٦	٠.٠٠٦	موافق	

يوضح جدول رقم ١٢ استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الأول وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وكانت أعلى استجابة على الفقرة رقم (٣) والتي تنص على: " يتم التأكد من أن البيانات المدخلة إلى النظام هي من واقع عمليات فعلية " بمتوسط حسابي (٤.١٦) ووزن حسابي (٨٣.٢%)، ويتضح من هذه العبارة مدى الرقابة الإدارية والمحاسبية الصارمة التي تتأكد من صحة البيانات باعتبارها بيانات ناجمة من عمليات محاسبية فعلية على أرض الواقع، بينما كانت أقل استجابة على الفقرة رقم (٥) والتي تنص على: "يتم التأكد من أنه لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات المختلفة " بمتوسط حسابي (٣.٨٦) ووزن نسبي ٧٧.٢%، ويتضح من هذه العبارة أن لكل مستند محاسبي أو ضريبي كالفواتير على سبيل المثال أصل واحد فقط يصدر من البرامج المحاسبية.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ ٣.٩٩ والوزن النسبي يساوي ٧٩.٨% مما يدل على وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة تجاه مدى فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية.

- ما هو واقع الأزواج الضريبي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
وللإجابة عن السؤال الدراسة الرئيسي الثاني، قام الباحث بتحليل أبعاد المحور الثاني الثلاثة:

١. أسباب الأزواج الضريبي:

قامت الباحثة بتطبيق اختبار مربع كاي (Chi-Square) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الثاني - (أسباب الأزواج الضريبي)، قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحيداء. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتغير المعياري	متوسط مربع كاي	الدالة مستوى	التبعية	التبعية
١	سبق وأن فرض على الشركة نفس الضريبة لأكثر من مرة	٣.١٧	٦٣.٤٠%	١.٠٣٥	٣٥.٤٢٩	٠.٠٠٠	محايد	٢
٢	سبق وأن قامت الشركة بدفع ضريبة معينة لأكثر من مرة في نفس الفترة الزمنية	٢.٨٣	٥٦.٦٠%	١.٠٧٦	٢١.٢٨٦	٠.٠٠٠	محايد	٤
٣	تساهم انتشار المشاريع الدولية متعددة الجنسيات داخل بلدي في تعرض الشركة للازدواج الضريبي	٣.٥١	٧٠.٢٠%	٠.٩٥٩	٣٦.٤٢٩	٠.٠٠٠	موافق	١
٤	سبق وأن قامت الشركة بدفع ضريبة عن نفس الدخل لأكثر من جهة ضريبية	٢.٧٩	٥٥.٨٠%	١.١٤١	١٤.٧١٤	٠.٠٠٥	محايد	٥
٥	تتوسع الدولة في فرض الضرائب من أجل مواجهة التكاليف المالية المرتفعة والمتزايدة للدولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فرض الضريبة الواحدة أكثر من مرة	٢.٨٦	٥٧.٢٠%	١.٠٤٠	٢١.٧١٤	٠.٠٠٠	محايد	٣
	جميع فقرات المحور معاً	٣.٠٣	٦٠.٦٠%	٠.٦٩٧	٤٩.٧٧١	٠.٠٠٠	محايد	

يوضح جدول رقم ١٣ استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الثاني وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وكانت أعلى استجابة على الفقرة رقم (٣) والتي تنص على: " يسهم انتشار المشاريع الدولية متعددة الجنسيات داخل بلدي في تعرض الشركة للازدواج الضريبي " بمتوسط حسابي (٣.٥١) ووزن حسابي (٧٠.٢%)، ويتضح من هذه العبارة أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة يرون ان زيادة عدد المشاريع الدولية من جنسيات مختلفة والمنفذة داخل البلد قد تسبب بعض الارتباك الضريبي وتعرض الشركة للازدواج الضريبي. بينما كانت أقل استجابة على الفقرة رقم (٤) والتي تنص على: " سبق وأن قامت الشركة بدفع ضريبة عن نفس الدخل لأكثر من جهة ضريبية" بمتوسط حسابي (٢.٧٩) ووزن نسبي ٥٥.٨%، ويتضح من هذه العبارة أن نسبة متوسطة من أفراد عينة الدراسة سبق وأن قامت شركاتهم بدفع الضريبة عن نفس الدخل أكثر من مرة لأكثر من جهة ضريبية.

بصفة عامة يتبين: أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ ٣.٠٣ والوزن النسبي يساوي ٦٠.٦٠% مما يدل على وجود درجة استجابة محايدة لدى أفراد عينة الدراسة حول أسباب الأزواج الضريبية.

٢. آثار الأزواج الضريبية:

قاموا الباحثات بتطبيق اختبار مربع كاي (Chi-Square) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الثاني - (آثار الأزواج الضريبية)، قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحيداء. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المباراة	مربع كاي	الدرجة المعنوية	التأثير	الفقرة
١	يمكن أن يخلق الأزواج الضريبية حواجز أمام المعاملات والأعمال التجارية الخاصة بالشركة	٣.٩٣	٧٨.٦٠%	٠.٨٩٠	٥٩.٢٨٦	٠.٠٠٠	موافق	٢
٢	الأزواج الضريبية له تأثير سلبي على تنوع وجودة السلع والخدمات التي توفرها الشركة	٣.٩٠	٧٨.٠٠%	٠.٨١٩	٦٠.٢٨٦	٠.٠٠٠	موافق	٣
٣	يمكن أن يؤدي الأزواج الضريبية إلى إبعاد الاستثمار في مجال عمل الشركة	٤.٠٤	٨٠.٨٠%	٠.٨٢٤	٢٦.٣٤٣	٠.٠٠٠	موافق	١
٤	يمكن أن يمنع الأزواج الضريبية المستثمرين الأجانب من القدوم إلى بلدي والاستثمار بها	٣.٩٠	٧٨.٠٠%	١.٠٥٢	٣٨.٤٢٩	٠.٠٠٠	موافق	٣ مكرر
٥	يمكن أن يمنع الأزواج الضريبية الاقتصاد في بلدي من المنافسة مع الشركات الأجنبية	٣.٧٣	٧٤.٦٠%	٠.٩٧٧	٤٠.٧١٤	٠.٠٠٠	موافق	٥
	جميع فقرات المحور معاً	٣.٩٠	٧٨.٠٠%	٠.٦٤٩	٥٤.٠٠٠	٠.٠٠٠	موافق	

يوضح جدول رقم ١٤ استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الثاني وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

كانت أعلى استجابة على الفقرة رقم (٣) والتي تنص على: "يمكن أن يؤدي الأزواج الضريبية إلى إبعاد الاستثمار في مجال عمل الشركة" بمتوسط حسابي (٤.٠٤)

ووزن حسابي (٨٠.٨%)، ويتضح من هذه العبارة أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة يرون أن وجود ظاهرة الأزواج الضريبي قد تكون سبباً في إبعاد الاستثمارات المختلفة في مجال الشركة. بينما كانت أقل استجابة على الفقرة رقم (٥) والتي تنص على: "يمكن أن يمنع الأزواج الضريبي الاقتصاد في بلدي من المنافسة مع الشركات الأجنبية" بمتوسط حسابي (٣.٧٣) ووزن نسبي ٧٤.٦%، ويتضح من هذه العبارة أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة ترى أن المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تعمل في نفس مجالهم قد يكون صعباً في ظل وجود ظاهرة الأزواج الضريبي.

بصفة عامة يتبين أن: المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ ٣.٩٠ والوزن النسبي يساوي ٧٨.٠% مما يدل على وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة حول آثار الأزواج الضريبي.

٣. تجنب الأزواج الضريبي:

قاموا الباحثات بتطبيق اختبار مربع كاي (Chi-Square) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الثاني - (تجنب الأزواج الضريبي)، قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

م	الفقرة	الحسابي المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة	النتيجة	الترتيب
١	يجب أن تتوفر آلية فعالة لتسوية المنازعات لجميع حالات الازدواج الضريبي التي تؤثر على الأعمال في منطقة ضريبة الدخل	٤.٢٤	٨٤.٨٠%	٠.٧١١	٤١.٤٢٩	٠.٠٠٠	موافق بشدة	١
٢	تخفيض تكاليف الإدارات الضريبية يساهم في الحد من الازدواج الضريبي	٣.٢١	٦٤.٢٠%	١.٠٨٩	٢٣.٥٧١	٠.٠٠٠	محايد	٥
٣	تساعد حماية القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات مع التركيز على خفض تكاليف المنازعات في تقليص ظاهرة الازدواج الضريبي	٣.٦٧	٧٣.٤٠%	٠.٨٨٠	٥٨.١٤٣	٠.٠٠٠	موافق	٤
٤	توفير ضمان لحل نزاعات الازدواج الضريبي في الوقت المناسب يساعد على عدم تكراره مستقبلا	٣.٩٠	٧٨.٠٠%	٠.٩٩٥	٣١.٤٢٩	٠.٠٠٠	موافق	٣
٥	توفير ضمان نظام ضريبي عادل يمكن التنبؤ به له دور كبير في الحد من الازدواج الضريبي	٤.١١	٨٢.٢٠%	٠.٨٢٦	٦٥.٢٨٦	٠.٠٠٠	موافق	٢
	جميع فقرات المحور معاً	٣.٨٣	٧٦.٦٠%	٠.٦٠٨	٣٩.٢٠٠	٠.٠٠٠	موافق	

يوضح الجدول رقم ١٥ استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الثاني وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

كانت أعلى استجابة على الفقرة رقم (١) والتي تنص على: "يجب أن تتوفر آلية فعالة لتسوية المنازعات لجميع حالات الازدواج الضريبي التي تؤثر على الأعمال في منطقة ضريبة الدخل" بمتوسط حسابي (٤.٢٤) ووزن حسابي (٨٤.٨٠%)، ويتضح من هذه العبارة: ضرورة توفير آلية محاسبية وضريبية فعالة لحل المنازعات الناجمة عن الازدواج الضريبي؛ أملاً في تقليل الآثار السلبية لها على الأعمال التجارية المختلفة. بينما كانت أقل استجابة على الفقرة رقم (٢) والتي تنص على: "تخفيض تكاليف الإدارات الضريبية يساهم في الحد من الازدواج الضريبي" بمتوسط حسابي

(٣.٢١) ووزن نسبي ٦٤.٢%، ويتضح من هذه العبارة أن التكاليف الضريبية قد تكون سبباً رئيسياً في وجود ظاهرة الأزواج الضريبية، وبالتالي تقليل مثل هذه التكاليف قد يساهم في الحد من الأزواج الضريبية.

بصفة عامة يتبين أن: المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ ٣.٨٣ والوزن النسبي يساوي ٧٦.٦% مما يدل على وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة حول كيفية تجنب الأزواج الضريبية.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين موثوقية نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزواج الضريبية. ولاختبار الفرضية تم حساب معامل الارتباط ما بين البعد الأول من المحور الأول - (موثوقية نظم المعلومات المحاسبية) وبين المحور الثاني: الكشف عن الأزواج الضريبية. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول ١٦: معامل الارتباط ما بين البعد الأول من المحور الأول والمحور الثاني			
م	المحور/ البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	البعد الأول من المحور الأول: موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	0.401	٠.٠٠٤
٢.	المحور الثاني: الكشف عن الأزواج الضريبية		

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية بين البعد الأول - موثوقية نظم المعلومات المحاسبية، والمحور الثاني: الكشف عن الأزواج الضريبية، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٤٠١ ومستوى الدلالة ٠.٠٠٤ وهو معامل ارتباط متوسط، وكانت قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٠٤ وهي أقل من ٠.٠٥، وبالتالي يقبل الباحث الفرضية الرئيسية الأولى السابقة التي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين موثوقية نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزواج الضريبية".

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين موثوقية نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزواج الضريبية.

ولاختبار الفرضية قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط ما بين البعد الثاني من المحور الأول - (مواصفة نظم المعلومات المحاسبية) وبين المحور الثاني: الكشف عن الأزدواج الضريبي. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول ١٧ : معامل الارتباط ما بين البعد الثاني من المحور الأول والمحرك الثاني			
م.	المحور/ البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٢.	البعد الثاني من المحور الأول: مواصفة نظم المعلومات المحاسبية	٠.٤١١	٠.٠١٢
	المحرك الثاني: الكشف عن الأزدواج الضريبي		

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية بين البعد الثاني - مواصفة نظم المعلومات المحاسبية، والمحرك الثاني: الكشف عن الأزدواج الضريبي، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٤١١ ومستوى الدلالة ٠.٠٠٠ وهو معامل ارتباط متوسط، وكانت قيمة مستوى الدلالة ٠.٠١٢ وهي أقل من ٠.٠٥، وبالتالي يقبل الباحث الفرضية الرئيسية الثانية السابقة والتي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مواصفة نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزدواج الضريبي".

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزدواج الضريبي. ولاختبار الفرضية قاموا الباحثات بحساب معامل الارتباط ما بين البعد الثالث من المحور الأول - (فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية) وبين المحور الثاني: الكشف عن الأزدواج الضريبي. الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول ١٨ : معامل الارتباط ما بين البعد الثالث من المحور الأول والمحرك الثاني			
م.	المحور/ البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١.	البعد الثالث من المحور الأول: فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية	٠.٤٨٢	٠.٠١٨
	المحرك الثاني: الكشف عن الأزدواج الضريبي		

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية بين البعد الثالث - فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية، والمحور الثاني: الكشف عن الازدواج الضريبي، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٤٨٢. ومستوى الدلالة ٠.٠٠٠ وهو معامل ارتباط متوسط، وكانت قيمة مستوى الدلالة ٠.٠١٨ وهي أقل من ٠.٠٥، وبالتالي يقبل الباحثات الفرضية الرئيسية الثالثة السابقة والتي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الازدواج الضريبي".

النتائج

- يتضح أن بعض البرامج المحاسبية المستخدمة قد يوجد بها بعض الثغرات البرمجية التي قد تسمح لبعض المتلاعبين بالتلاعب في التقارير الضريبية المقدمة للجهات المختصة.
- وجود بعض القصور لدى البرامج المحاسبية في توفير المستندات والتقارير الضريبية اللازمة.
- في أنظمة المعلومات المحاسبية يتم اتباع نظام رقمي تسلسلي لإصدار التقارير المختلفة، والذي بدوره يساهم في التحكم في التقارير المتسلسلة الصادرة عن البرنامج واكتشاف اختفاء أي مستند في حال تم اختفاؤه دون مبرر.
- دائرة الضريبة تتابع بشكل دوري عملية تسجيل البرامج المحاسبية المختلفة وكافة التفاصيل المحاسبية الأخرى.
- وجود أنظمة رقابية إدارية ومحاسبية صارمة تتأكد من صحة البيانات باعتبارها بيانات ناجمة من عمليات محاسبية فعلية على أرض الواقع.
- تصدر البرامج المحاسبية مستندات محاسبية أو ضريبية كالفواتير على سبيل المثال نسخة واحدة فقط.
- زيادة عدد المشاريع الدولية من جنسيات مختلفة والمنفذة داخل البلد قد تسبب بعض الارتباك الضريبي وتعرض الشركة للازدواج الضريبي.

- قامت بعض الشركات بدفع الضريبة عن نفس الدخل أكثر من مرة لأكثر من جهة ضريبية.

- وجود ظاهرة الأزواج الضريبي قد تكون سبباً في إبعاد الاستثمارات المختلفة في مجال الشركة.

- المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تعمل في نفس مجال الشركة قد يكون صعباً في ظل وجود ظاهرة الأزواج الضريبي.

- ضرورة توفير آلية محاسبية وضريبية فعالة لحل المنازعات الناجمة عن الأزواج الضريبي؛ أملاً في تقليل الآثار السلبية لها على الأعمال التجارية المختلفة.

- التكاليف الضريبية قد تكون سبباً رئيسياً في وجود ظاهرة الأزواج الضريبي، وبالتالي تقليل مثل هذه التكاليف قد يسهم في الحد من الأزواج الضريبي.

نتائج الإطار التحليلي:

١. وجود درجة استجابة محايدة من قبل أفراد عينة الدراسة تجاه درجة موثوقية نظم المعلومات المحاسبية بوزن نسبي ٥٥.٤٪.

٢. وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة تجاه مدى مواءمة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للنظم والقوانين الضريبية المطبقة بوزن نسبي ٧٣.٢٪.

٣. درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة تجاه مدى فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية بوزن نسبي ٧٩.٨٪.

٤. وجود درجة استجابة محايدة لدى أفراد عينة الدراسة حول أسباب الأزواج الضريبي بوزن نسبي ٦٠.٦٠٪.

٥. وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة حول آثار الأزواج الضريبي بوزن نسبي ٧٨.٠٪.

٦. وجود درجة موافقة كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة حول كيفية تجنب الأزواج الضريبي بوزن نسبي ٧٦.٦٪.

٧. وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين موثوقية نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزواج الضريبي.

٨. وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مواعمة نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزدواج الضريبي.
٩. وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين فاعلية إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية والكشف عن الأزدواج الضريبي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وبعد الرجوع إلى مناقشة محور الدراسة الرئيسي، تقترح الباحثة عدة توصيات، وذلك على النحو التالي:

- ١) فحص البرامج المحاسبية بشكل دوري والتأكد من خلوها من أي ثغرات برمجية أو محاسبية وذلك للحد من عمليات التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية.
- ٢) اختيار البرامج المحاسبية الموثوقة والتي تحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.
- ٣) تخفيض تكاليف الإدارات الضريبية وذلك للمساهمة في الحد من الأزدواج الضريبي.
- ٤) تدقيق الضرائب التي تقوم الشركات بدفعها من قبل جهات رقابية مختصة، وذلك للحد من دفع الضريبة عن نفس الدخل لأكثر من جهة ضريبية.
- ٥) اختيار البرامج المحاسبية التي تصدر تقارير ومعلومات تغطي كافة أنشطة العمل داخل الشركة.
- ٦) متابعة دائرة الضريبة بشكل دوري وتسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لديها.
- ٧) تدقيق الفترات الزمنية التي يتم تسديد القيم الضريبية بها والأنشطة التجارية المتعلقة بالخصوص، وذلك لضمان عدم تكرار دفع الضريبة أكثر من مرة.
- ٨) العمل على الحد من ظاهرة الأزدواج الضريبي وذلك لتشجيع المستثمرين الأجانب على القدوم إلى البلد والاستثمار بها.

المراجع

المراجع العربية:

- ١ . أبو جبهة، محمد (2013). وسائل تجنب الازدواج الضريبي الدولي في تشجيع الاستثمار. رسالة ماجستير، جامعة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر.
- ٢ . أبو حشيش، عمر (2016). دور المعلومات المحاسبية في قياس كفاءة وفعالية النظام الضريبي الأردني، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد السادس، ٠-٢.
- ٣ . أبو قديري، منتهى (2019). أثر السياسة الضريبية " الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة" على التضخم في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
- ٤ . أحمد، أريج و عوض الله، أمّنة والفاضل، مها واوي، ندى (٢٠١٧). دور نظم المعلومات الضريبي في ظل توسع المظلة الضريبية (بالتطبيق على ديوان الضرائب). بحث علمي، جامعة المغتربين، السودان.
- ٥ . إيمان، بوقروة (٢٠١٠). كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية دراسة حالة الاتفاقيات الجبائية الجزائرية فرنسية. رسالة ماجستير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- ٦ . الأطرش، نجمة (2013). الازدواج الضريبي في الضريبة على الدخل وطرق تجنبه: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، ليبيا.
- ٧ . البشير، الفاتح (2015). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في إضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية في المؤسسات الخدمية السودانية: دراسة ميدانية في قطاع الكهرباء بالسودان. رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- ٨ . البعاج، قاسم (2011)، أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في عملية التحاسب الضريبي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، ١٢٠-١٢٩.
- ٩ . البواب، عاطف عقيل والعلمي، منير عبده (٢٠١٤). أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ١٣١-١٤٥.
- ١٠ . التجاني، محمد مبارك (٢٠١٩). أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

- ١١ . الحزين، أحمد (2015). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ قرار الإقراض العقاري: دراسة بنك الائتمان الكويتي. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ١٢ . الحيارى، أبو بكر (٢٠١٦). دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة فاعلية الرقابة الداخلية. رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- ١٣ . الخلايلة، أكرم رضوان (٢٠١٩). أثر تدقيق أنظمة المعلومات المحاسبية في فاعلية أداء للمدقق الخارجي. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ١٤ . السرحان، شفاء (٢٠١٩). أثر عوامل نجاح نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الإلكتروني. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ١٥ . الطيب، لبنا (2017). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تعزيز جودة التقارير المالية: دراسة عينة من البنوك السودانية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- ١٦ . العازمي، نايف متاعب متعب (٢٠١٧). أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية في الهيئة العامة للاستثمار. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ١٧ . العبيدي، ضحى (2010). اتفاقيات تجنب الأزدواج الضريبي واقتراح آلية تفعيلها في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.
- ١٨ . العثامنة، عبد الله محمود بركات (٢٠١٩). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الحد من مخاطر من مخاطر استخدام الحوسبة السحابية. رسالة الماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ١٩ . العلمي، حسام (2015). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في المحافظات الجنوبية-فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- ٢٠ . القاضي، زياد عبد الكريم وأبولظة، محمد خليل (٢٠١٠). تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية. طبعة الأولى. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- ٢١ . القعايدة، فادي (2016). أثر الأنظمة المحاسبية على دعم قرارات مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية: دراسة ميدانية بالتطبيق على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- ٢٢ . المساعيد، ابتسام سالم (٢٠١٦)، أثر الإدارات المالية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الجامعات الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

- ٢٣ . المطيري، عايض عبد الله (٢٠١٨). أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على عناصر الرقابة الداخلية للشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ٢٤ . الوابل، وابل (٢٠٠١). أسس المحاسبة. الطبعة الثالثة. الرياض: وابل بن علي الوابل.
- ٢٥ . بخيت، وصال (٢٠١٩). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على شركات المساهمة. رسالة دكتوراه، جامعة شندي، السودان.
- ٢٦ . بني عودة، صلاح الدين (٢٠١٩). الأزدواج الضريبي في الضرائب المباشرة الإشكالات والحلول. المؤتمر الثاني للمحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ٢٠١٩-٤-١٠، فلسطين.
- ٢٧ . حسين، نور (٢٠٢٠). الأزدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه. مجلة العلوم القانونية، المجلد الخامسة والثلاثون، العدد الأول، ٢٦٦-٢٩٦.
- ٢٨ . حمد، مها (2016). أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين قرارات التحاسب الضريب: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- ٢٩ . حورية، حاج بورقة وحياة، بن بريك (٢٠١٧). المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. رسالة ماجستير، جامعة الجبلية بونعامة، الجزائر.
- ٣٠ . دار قطني، نسبية (2018). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقليل مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في السودان. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- ٣١ . سحبون، مصطفى علي (٢٠١٥). نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على الجهاز المصرفي. رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- ٣٢ . سعد، علاء سعيد حسين (٢٠١٤). تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- ٣٣ . سيدهم، سامي (٢٠١٨). دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- ٣٤ . صالح، أسامة (٢٠١٢) المراجعة الإلكترونية. مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل السوداني الإسلامي، المجلد الثامن والستون، ٢٠-٢١.
- ٣٥ . طه، عبد الله وصالح، محمد وموسى، منذر ومحمد، صلاح ومصطفى، مصطفى (٢٠١٧). دور نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية. بحث علمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

دراسة تحليلية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الأزدواج الضريبية -دراسة ميدانية-

د/ كريمة حسن محمد محمد

- ٣٦ . عاشوري، نعيم (٢٠١٤). الاتفاقات الجبائية كوسيلة لمعالجة الازدواج الضريبي. مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والأربعين، ١٣٧-١٨٩.
- ٣٧ . عبد الله، معاوية حمد الحسن (٢٠١٥). أثر الرقابة الداخلية في تحقيق أمن المعلومات المحاسبية: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني. رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.
- ٣٨ . عبودي، سفيان (٢٠١٤). نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- ٣٩ . عليّات، مخلد (٢٠١٧). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ٤٠ . فتوح، عبد العزيز (٢٠١٩). الازدواج الضريبي. جمعية الضرائب المصرية، العدد مئة وأربعة عشر، مايو، ٣٠-٥٤.
- ٤١ . مبارك، صلاح وفرج، لطفي (١٩٩٦). نظم المعلومات المحاسبية: مدخل رقابي. الطبعة التاسعة. الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.
- ٤٢ . محمد، حفو (2018). إشكاليات الازدواج الضريبي وكيفية تجاوزها. مجلة القانون والأعمال، العدد السابع والثلاثون، ٢١٢-٢٤٢.
- ٤٣ . محمد، ميرغنى (2017). أساليب مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالخرطوم. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- ٤٤ . مخلص وعرفات (٢٠١٩). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الضريبي. رسالة ماجستير، معهد علوم اقتصادية وعلوم تجارية والتسيير، الجزائر.
- ٤٥ . مراد، سامي (2018). دراسة تحليلية لآليات تجنب الازدواج الضريبي الدولي. المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد الثالث، العدد الأول، ٩١-١١٥.
- ٤٦ . مصطفى، عبد العزيز السيد وعريبي، شاهنדה ممدوح وسليمان، إيناس مصطفى وحلمى، إيمان عباس وناسة، تهاني سامي (٢٠١٩). نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي عملي. الطبعة الأولى. القاهرة: كلية التجارة.
- ٤٧ . مفتاح، عزوز (٢٠١٨). الازدواج الضريبي: المفهوم وآليات المعالجة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ٨٠-٩٥.
- ٤٨ . ملكاوي، ساجدة (2015). أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة المعلومات. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

- ٤٩ . نصير، أحمد رشيد (٢٠١٨). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الأردن.
- ٥٠ . نعمان، محمول (٢٠١٧). دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية. رسالة دكتوراه، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- ٥١ . نوادي، نور (٢٠١٧). دور نظام المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية. رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- ٥٢ . نور، أبو بكر (2017). فاعلية إجراءات المراجعة الإلكترونية المطبقة على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- ٥٣ . وطار، حكيمة (٢٠١٣). دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير، أم البواقي، الجزائر.

قائمة المراجع الأجنبية:

1. Al Qtaibi, Habbab Hussain (2010), Threats Facing the Security of Computerized Accounting Information Systems Used in Saudi Public Shareholding Companies. Master Thesis, Bangor University, The United Kingdom.
<http://search.mandumah.com/Record/604797>
2. Al-Rawashdeh, B.H. (2020). Mutual Agreement Procedure, Double Taxation Treaties and Protection of Taxpayers' rights in the brics countries. The lawyer Quarterly, 10(3).
<https://tlq.ilaw.cas.cz/index.php/tlq/article/view/413/418>
3. Alwan, Ali (2018). The role of accounting Information in Financial risk Assessments. Master Thesis, Al-esraa university collage, Iraq.
<http://www.sci-int.com/pdf/636652827200344895.pdf>
4. Braun, J. & Fuentes, D. (2016), "The Effects of double Tax Treaties for Developing Countries. A case study of Austria's double Tax Treaty Network", *Public Finance and Management*, vol. 16, no. 4, pp. 383-433.

5. Famuyiwa, O.O., (2017). Double-taxation agreement and their implications for the inflow of foreign direct investment into Nigeria (Doctoral dissertation, University of Pretoria).
https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/64643/Famuyiwa_Double_2017.pdf?sequence=1&isAllowed=y
6. Farhan, Ahmad Issa (2017), Evaluation the Performance of Accounting Information Systems by Using the Fuzzy Logic Approach. Master Thesis, Al al-Bayt University, Jordan.
<http://search.mandumah.com/Record/855459>
7. Jakubowicz, Flavius (2019). Conventions to Avoid Double Taxation, Deficient Aspects. Economic Sciences Series, 2 Vol XIX, Iss 2, Pp 766
<http://eds.b.ebscohost.com.sdl.idm.oclc.org/eds/pdfviewer/pdfviewer?vid=2&sid=7497bffc-feca-4600-9ebb-c0851e2c6bd3%40pdc-v-sessmgr04>
8. Ramli, Ainon (2013), Usage of, and satisfaction with, accounting information systems in the hotel industry. PhD Thesis, University of Hull, United States.
<https://hydra.hull.ac.uk/assets/hull:7180a/content>
9. Wojtyla, Natalia (2017), Double taxation and double non-deductibility of losses: impediments to the freedom of establishment: an analysis of the regulations and practices in the UK and Poland. PhD Thesis, University of Glasgow, United States.
<http://theses.gla.ac.uk/8681/1/2016wojtylaphd.pdf>